

2011

المستحقون للوصية الواجبة ومقدار نصيبهم من التركة دراسة مقارنة في الشريعة والقانون

Walid Oyajan

oyajanwa@jINAN.edu.lb, جامعة الشرق الأوسط

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aljINAN>



Part of the [Islamic Studies Commons](#)

Recommended Citation

Oyajan, Walid (2011) "المستحقون للوصية الواجبة ومقدار نصيبهم من التركة دراسة مقارنة في الشريعة والقانون," *الجنان Al Jinan*: Vol. 1 , Article 3.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aljINAN/vol1/iss1/3>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in *الجنان Al Jinan* by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarU.edu.jo, marah@aarU.edu.jo, u.murad@aarU.edu.jo.

وليد هويل عوجان

جامعة الشرق الأوسط - كلية الحقوق

المستحقون للوصية الواجبة ومقدار نصيبهم من التركة دراسة مقارنة في الشريعة والقانون

الملخص

في بعض البلاد الإسلامية تأخذ المحاكم الشرعية بالوصية الواجبة في الميراث قانونياً، بحيث يتم اقتطاع جزء من التركة يُعطى للأحفاد باسم الوصية الواجبة، ضمن شروط معينة ولفئة مخصصة، مع أنه في نظام الموارث الإسلامية لا يستحق هؤلاء الحفدة شيئاً من ميراث الجد أو الجدة لوجود أعمامهم أو عماتهم على قيد الحياة.

وفي هذا البحث سيتم بيان الوصية الواجبة وحكمها شرعاً وقانوناً والمستحقون لهذه الوصية ومقدار نصيبهم من الوصية الواجبة.

Abstract

In some Muslim countries the Sharia courts apply the obligatory bequest in the inheritance legally, so that the truncated part of the inheritance to the grandchildren on behalf of the will, under certain conditions and a custom class, with that in the system of inheritance, the Islamic does not deserve grandchildren a thing of the legacy of a grandfather or grandmother of the existence of their paternal uncles or aunts alive Life

In this research, a statement will be the will and the rule of law and the commandment and eligible for this the obligatory bequest and the amount of .The amount of their share the obligatory bequest

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الوصية الواجبة صناعة قانونية، جاء بها المشرع الحديث بعد أن بدأت تتبلور معالم التقنين^(١) للفقهاء الإسلامي في العصر الحديث^(٢)، من حيث عدم التقيد بمذهب معين من مذاهب الفقه الإسلامي، ولو كان هو المذهب السائد، وعدم محاولة استقصاء كل التفصيل والفروع على حكمها، اكتفاء بالكليات، تحقيقاً لغرض المرونة، وتمكيناً للقضاء والفقه من دورهما في تطبيق تلك الكليات، وبنائها على الوقائع وفقاً للقواعد المقررة في الفقه الإسلامي^(٣).

وقد ظهرت محاولات عديدة لتقنين الفقه الإسلامي في القرنين الماضيين^(٤)، منها (الفتاوى الهندية)^(٥) لجماعة من علماء الهند، لتقنين العبادات والعقوبات والمعاملات، ومجلة (الأحكام العدلية)^(٦) التي تضمنت جملة من أحكام: البيوع، والدعاوى، والقضاء وصدرت هذه المجلة عام

١- التقنين لغة: مصدر « قنن » بمعنى « وضع القوانين » وهي كلمة مولدة (أي غير عربية الأصل)، والقانون: مقياس كل شيء وطريقه. « مصطفى، إبراهيم وزملاؤه، المعجم الوسيط، دار المعارف، بيروت (١٩٨٠)، مادة قنن، ٧٦٩/٢.

٢- يقصد بكلمة التقنين بوجه عام « جمع الأحكام والقواعد التشريعية المتعلقة بمجال من مجالات العلاقات الاجتماعية، وتبويبها وترتيبها وصياغتها بعبارة أمر موجزة واضحة في بنود تسمى « مواد ذات أرقام متسلسلة »، ثم إصدارها في صورة قانون أو نظام ترضيه الدولة، ويلتزم القضاء بتطبيقه بين الناس ». الزرقا، مصطفى، المدخل الفقهي العام، دار الفكر، دمشق، ط ٩ (١٩٦٨)، ٣١٣/١. أو هو « صياغة الفقه في صورة مواد قانونية مرتبة على غرار القوانين الحديثة من مدنية وجنائية وإدارية، وذلك لتكون منهجاً سهلاً محدداً يمكن أن يتقيد به القضاء، ويرجع إليه المحامون، ويتعامل على أساسه المواطنون ». القرضاوي، يوسف: الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد، مؤسسة الرسالة، بيروت (١٩٨٩)، ٤٦. القرضاوي، يوسف، مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، مكتبة وهبة، القاهرة (١٩٩٠)، ٢٩٧. الزحيلي، وهبة، جهود تقنين الفقه الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط ١ (١٤٠٨)، ٢٦. وانظر: ابن حميد، صالح بن عبد الله، الجامع في فقه النوازل، مكتبة المبيكان، الرياض، ط ١ (١٤٢٤)، ١٠١.

٣- انظر: حسين، أحمد فراج، إمام، محمد كمال، نظام الإرث والوصايا والأوقاف في الفقه الإسلامي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت (٢٠٠٢)، ٩٧.

٤- انظر: حمدي، محمد بن محمد حجر ظاهري، المتون الفقهية وصلتها بتقنين الفقه، دار البلاد للطباعة والنشر، جدة (ب.ت)، ٤٧٥. ٥- وهي « الفتاوى العالمية » واشتهرت في بلاد العرب والشام ومصر بـ « الفتاوى الهندية »، وهي في ست مجلدات كبار. ولي السلطان أورنگ زيب عالمكير التيموري، الشيخ نظام الدين البرنهابوري في أوائل سلطنته تدوينها باستخدام الفقهاء الحنفية. جمع الشيخ نظام مع مشاهير الهند من العلماء والأعلام في هذا الكتاب الأحكام الشرعية على مذهب الإمام أبي حنيفة... ليسهل أخذها ومعرفة مظانها لكل قاصد حيث عملوا على تتبع الفروع المعتبرة على مذهب الإمام أبي حنيفة في الكتب المطولة وغيرها من الكتب المعتبرة المحفوظة في دار كتب سلطان الهند محمد أورنگ زيب عالمكير، فصار ما حصلوه كتاباً جامعاً مغنياً عما سواه في الفقه الحنفي، حاوياً للفروع الصحيحة المنقحة، وسموا كتابهم « العالمية »، نسبة إلى السلطان حيث كان سبباً في تحصيل هذا الكتاب.

٦- أنشأ السلطان العثماني عبد المجيد لجنة من الفقهاء الحنفية مع مساهمين من المذاهب الثلاث الأخرى مراقبين لتقنين القضاء والأحكام الفقهية الإسلامية، فصدرت مجلة الأحكام العدلية والتي هي مجموعة من التشريعات مكونة من ستة عشر كتاب أولها كتاب البيوع وآخرها كتاب القضاء، صدر آخر أعدادها في فترة الخلافة العثمانية في شعبان سنة ١٢٩٣ هجرية ١٨٨٢ ميلادية وإلى جانب التقنين الفقهي الإسلامي جرى تقنين لما يخص القضاء الأحوال المدنية في شؤون جميع الأديان والمذاهب في الدولة العثمانية. انظر: النبهان، محمد فاروق، المدخل للتشريع الإسلامي، دار القلم، بيروت، ط ٢ (١٩٨١)، ٣٥٤-٣٥٥. القطان، مناع، التشريع والفقه في الإسلام تاريخاً ومنهجاً، مؤسسة الرسالة، بيروت (١٩٨٢)، ٣٢٦-٣٢٨.

١٨٦٩م، واحتوت على ١٨٥١ مادة استمد أغلبها من الفقه الحنفي، وقد ظلت هذه المجلة مطبقة في أكثر البلاد العربية إلى أواسط القرن العشرين^(١).

ويُعد «التقنين» وسيلة لتوحيد الأئمة والقضاة على حكم واحد مختار من بين الآراء الراجحة في الفقه الإسلامي، وحمايتهم من التأثيرات الشخصية التي قد يتعرضون لها، والحفاظ على سمعة القضاة، وحفظ هيبتهم، وإبعاد الشكوك عنهم. كما أنه وسيلة لإشراف الدولة على سلامة تطبيق الفقه الإسلامي، وذلك عن طريق اختيار الأحكام الملائمة لها وإلزام القضاة جميعاً بالسير على مقتضاه، والتيسير لدراسة الفقه الإسلامي وتدرسه وشرحه ومقارنته بالمذاهب الفقهية الأخرى. كما أن عدم تقنين الفقه الإسلامي، سيدفع حكام المسلمين إلى اقتباس القوانين الأجنبية؛ لتنظيم شؤون الدولة، والابتعاد عن تطبيق الشريعة الإسلامية. وهذه مضرّة لا يدرؤها إلا تقنين الفقه الإسلامي، ومعاونة القضاة في أداء واجباتهم؛ للوصول إلى أحسن الحلول وأيسرها وأسرعها، وبذلك لا تتراكم القضايا، ولا يتأخر الفصل إلا بما توجب المصلحة تأخيرها^(٢).

فهذا التقنين للأحكام، لا شك، يسهم في إقامة العدل المنشود في قضايا الخصوم، ويزيل الإرباك في الخلافات الفقهية التفصيلية وآراء العلماء فيها، ويسهل مهمة القاضي، ويريحه من المشقة، وإطالة البحث في الوقت الذي يطلب منه سرعة البت في القضايا المعروضة المتراكمة^(٣)، والتي تزداد يوماً بعد يوم، بل يعالج ما نراه من تضارب في الأحكام الصادرة في موضوع واحد في البلد الواحد، أو ربما في المحكمة الواحدة، إن لم يكن من القاضي الواحد^(٤).

من هنا نقول: إنه يبدو أن كلمة التقنين في حقيقتها ترجع إلى التنظيم والتبويب للفقه الإسلامي، حتى يسهل لأهل الرأي والقضاة والمحامين وطلبة العلم معرفة الحكم في قضية ما، وأن إلزام المحكمة بحكم واضح راجح هو الأهم في هذا الموضوع.

١- أبو العينين، بدران، تاريخ الفقه الإسلامي ونظرية الملكية والعقود، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١ (١٩٩٩)، ١٠٦-١١٠. الزحيلي، وهبة، جهود تقنين الفقه الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ (١٩٧٨)، ٢٣. المحاميد، شويش، مسيرة الفقه الإسلامي المعاصر وملامحه، جمعية عمال المطابع، عمان، ط١ (٢٠٠١)، ٦٤. الباز، سليم رستم اللبثاني، شرح مجلة الأحكام العدلية الفقهية، دار إحياء التراث العربي، بيروت (ب.ت)، ١٠.

٢- القرزاوي، الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد (مرجع سابق)، ٥٦ وما بعدها. الزرقاء، المدخل إلى الفقه الإسلامي (مرجع سابق)، ٢١٩/١.

٣- انظر: آل الشيخ، عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم، أحكام الشريعة بين التطبيق والتدوين، مجلة أضواء الشريعة، كلية الشريعة، الرياض، العدد ٤، ص ١٣.

٤- انظر: الحجوي، محمد بن الحسن، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، دار التراث، القاهرة (١٣٩٦)، ٤١٨/٢. وانظر: شاكر، أحمد محمد، الكتاب والسنة يجب أن يكونا مصدر القوانين، المكتبة السلفية، القاهرة (١٩٨٦)، ٣٠. الزحيلي، وهبة، جهود تقنين الفقه الإسلامي (مرجع سابق)، ٢٣. المحاميد، مسيرة الفقه الإسلامي المعاصر وملامحه (مرجع سابق)، ٦٤.

وقد خضعت الوصية في الميراث إلى مثل هذا التقنين، حيث إنه من المعروف إذا مات الإنسان آلت أمواله، بحكم الشارع وطبقاً لتقسيمه، إلى أقرب الناس مودة إليه، ومن تعد حياتهم بعده امتداداً معنوياً لحياته، من أولاد وأقارب ونحوهم. فالإنسان وذريته وورثته امتداد لأصل واحد، وشجرة تمتد جذورها في الماضي. وتتجدد فروعها في المستقبل. فليس للإنسان حق التصرف في أمواله تصرفاً ضاراً بورثته، حتى لو كان هذا تصرفاً خيراً، إلا في الحدود المشروعة والمحددة، والمحدد بالثلث^(١). وليس للإنسان محاباة بعضهم على بعض إتباعاً لهوى نفسه، دون أن يكون هناك مصلحة يريد أن يحققها أو مفسدة يريد أن يمنعها. وهذا الاستخلاف في المال الذي خلفه الشخص، إما أن يكون خلافة جبرية، وهو الميراث، وإما أن يكون خلافة اختيارية وتسمى بالوصية. فالخلافة الإجبارية «الميراث» تثبت بحكم الشارع والخلافة الاختيارية «الوصية» تثبت بإرادة الشخص «الموصي». وقد حدد الشارع حدوداً للخلافة الاختيارية في القدر الذي تجوز فيه وفي صفة الموصى له، وفي الباعث على تلك الخلافة وفي الشروط المقترنة... إلخ^(٢).

وأحكام الميراث هي من الأحكام التي تولى الله توزيعها على مستحقيه بنفسه، فهي قسمة قرآنية، ولم يترك فيها مجال اجتهد كبير للخلق، فجميع أحكامه منصوصة، كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية^(٣)، وذلك رحمة بعباده وفضلاً منه ومنّة. فالذي تولى أمر تقسيم التركات في الإسلام هو

١- منع الرسول صلى الله عليه وسلم سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه من الوصية بأكثر من الثلث، فقال صلى الله عليه وسلم: «إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عائلة يتكففون الناس». البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار الجليل، بيروت، (مصورة عن الطبعة اليونانية)، ١٠٠٧/٢، رقم: ٢٧٤٢. النيسابوري، مسلم بن حجاج القشيري، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية، إستانبول، ط١ (١٣٧٤)، ١٢٥٢/٣، رقم: ١٦٢٨. وانظر: ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، المغني، دار المنار، القاهرة (١٣٦٧)، ٢٩٢/٨، رقم: ٢٩٢٣. الأصبغي، مالك بن أنس (ت: ٢٧٩هـ)، الموطأ، تحقيق سعيد محمد اللحام، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١ (١٤٠٨)، ٧٦٢/٢، رقم: ١٤٥٦. الطيالسي، سليمان بن داود (ت: ٢٠٤هـ)، مسند الطيالسي، دار المعرفة، بيروت (ب.ت)، ٢٧، رقم: ١٩٥. ابن أبي شيبه، أبو بكر عبد الله بن محمد المعروف (ت: ٢٢٥هـ)، المصنف، تحقيق وصحيح عبد الخالق الأفغاني، الدار السلفية، بومباي، الهند (١٩٧٩)، ٢٢٦/٦، رقم: ٣٠٩١٢. ابن حنبل، أحمد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، المسند، مؤسسة قرطبة، مصر (ب.ت)، ١٧٦/١، رقم: ١٥٢٤. أبو داود، الإمام الحافظ بن الأشعث السجستاني الأزد (ت: ٢٧٥هـ)، سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت (ب.ت)، ١١٢/٣، رقم: ٢٨٦٤، الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت: ٢٧٩هـ)، السنن، تحقيق صدقي محمد جميل العطار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (١٤١٤)، ٤٣٠/٤، رقم: ٢١١٦. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت: ٢٣٠هـ)، كتاب السنن الكبرى، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤١١)، ٢٤١/٦، رقم: ٣٦٢٦. ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت: ٢٧٥هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي (ب.ت)، ٩٠٣/٢، رقم: ٢٧٠٨، ابن حبان، أبو حاتم محمد التميمي (ت: ٢٥٤هـ)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢ (ب.ت)، ٢٥١/١٦، رقم: ٧٢٦١. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤١٤)، ١٨/٩، رقم: ١٧٥٥٨.

٢- الجيلاني، منير قاسم صالح، الوصية الواجبة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، اليمن (٢٠٠٤)، المقدمة.

٣- ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم الحراني، مجموع الفتاوى، جمع ناصر بن حمد الفهد، دار أضواء السلف، الرياض، ط١ (١٤٢٣)، ١٩٦/١٩، ٢٨٠.

الله تعالى وليس البشر، فكانت بذلك من النظام والدقة والعدالة في التوزيع ما يستحيل على البشر أن يهتدوا إليه لولا أن هداهم الله.

فقد روى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قوله: «تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ وَعَلِّمُوهُ النَّاسَ، وَتَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ وَعَلِّمُوهُ النَّاسَ، وَتَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلِّمُوها النَّاسَ، فَإِنِّي أَمْرٌ مَقْبُوضٌ، وَإِنَّ الْعِلْمَ سَيَقْبُضُ وَتَظْهَرُ الْفِتَنُ حَتَّى يَخْتَلِفَ الْإِثْنَانُ فِي الْفَرِيضَةِ، فَلَا يَجِدَانِ أَحَدًا يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا»^(١).

وعنه رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «العلم ثلاثة وما سوى ذلك فهو فضل: آية محكمة، أو سنة قائمة، أو فريضة عادلة»^(٢).

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يقول: «تعلموا الفرائض كما تتعلمون القرآن»^(٣)، ويقول رضي الله عنه أيضا: «إذا تحدثتم فتحدثوا بالفرائض وإذا لهوتم فالهوا بالرمي»^(٤).

أما فيما يخص الوصية الواجبة، فقد أخذت معظم قوانين الأحوال الشخصية في البلاد العربية برأي المذهب القائل بوجوب الوصية لبعض المحرومين من الإرث، وهم الأحفاد الذين يموت إباؤهم في حياة أبيهم أو أمهم.

ففي سنة ١٩٤٦م تحديدا، شرع في مصر قانون الوصية الواجبة، الذي يعطي الأبناء الحق بأخذ حظ والدهم المتوفى قبل والده «جدهم» بحكم القانون، ومن ثم أخذت العديد من الدول

١- الدار قطني، علي بن عمر (ت: ٢٨٥هـ)، سنن الدارقطني، وبذيله التعليق المغني على الدارقطني، لأبي الطيب محمد آباي، ط ٤ (١٤٠٦)، كتاب الفرائض والسير وغير ذلك، ٨١/٤-٨٢. رقم: ٤٥، ٤٦. الترمذي، السنن (مرجع سلبق)، كتاب الفرائض، باب ما جاء في تعليم الفرائض، ٢٧-٢٨، رقم: ٢٠٩٨. النسائي، السنن الكبرى (مرجع سابق)، كتاب الفرائض، باب الأمر بتعليم الفرائض، ٦٣-٦٤. الداني، عثمان بن سعيد المقرئ أبو عمرو (ت: ٤٤٤هـ)، السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراتها، رضاء الله المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، ط ١ (١٤١٦)، ٥٨٥/٣.

٢- ابن ماجه، سنن (مرجع سلبق)، كتاب الفرائض، باب الحث على تعليم الفرائض، ٩٠٨/٢. حديث رقم: ٢٧١٩. أبو داود، سنن (مرجع سابق)، كتاب الفرائض، باب ما جاء في تعلم الفرائض، ١١٩/٤. حديث رقم: ٢٨٨٥. الدارقطني، سنن (مرجع سابق)، كتاب الفرائض والسير، ٦٨/٤. حديث رقم: ٢.

٣- الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام (ت: ٢٥٥هـ)، سنن الدارمي، تحقيق مصطفى ديب البغا، دار القلم، دمشق، ط ١ (١٤١٢)، كتاب الفرائض، باب في تعليم الفرائض، ٧٩٩/٢. حديث رقم: ٢٧٤٣، بلفظ (تعلموا الفرائض واللعن والسنن كما تتعلمون القرآن).

٤- أخرجه الحاكم من طريق أبي هلال الراسي عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال: «كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري: إذا لهوتم، فالهوا بالرمي، وإذا تحدثتم، فتحدثوا بالفرائض». وقال: «هذا وإن كان موقوفا، فإنه صحيح الإسناد». الحاكم، محمد بن عبد الله أبو عبد الله النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤١١)، ٢٣٣/٤. قال القروي: «رواه الحاكم والبيهقي، ورواته ثقات إلا أنه منقطع. القروي، محمد العربي، الخلاصة الفقهية على مذهب السادة المالكية، دار الكتب العلمية، بيروت (ب.ت)، ٨٥/٣. وانظر: الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت (١٤٠٥)، ١٠٧/٦. رقم: ١٦٦٦. وانظر: النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف الدين، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شرح الشيخ محمد شرييني الخطيب، على متن المنهاج، مصطفى الباوي الحلبي وأولاده، مصر (١٣٧٧ هـ)، ٣/٢.

الإسلامية بسن القوانين المماثلة^(١)، وإن اختلفت صورته من دولة لأخرى، فمن تلك الدول من يقصر الأمر على أولاد الولد فقط، وإن نزلوا ومنهم من يقره بجانب ذلك لأولاد البنت قصراً، ومنهم من يحدد مقداره بالثلث فقط، ومنهم من يجعل مقداره هو مقدار حظ والد الأبناء في ميراث والده «جدهم».

أما بالنسبة لتشريع الميراث في النظام الإسلامي، فإن هؤلاء الحفدة لا يستحقون شيئاً من ميراث الجد أو الجدة، لوجود من هم أعلى درجة منهم، كالأعمام أو العمات على قيد الحياة. وقد يكون هؤلاء الحفدة يعيشون حالة الفقر والعوز، إذ غالباً ما يكونون في سن صغير.

والأصل في الوصية، حتى ولو كانت واجبة شرعاً، أنها اختيارية، ينشئها الإنسان بمحض إرادته ولا يلزم بها قضاء^(٢)، ولا تخرج وصية من مال دون أن يكون صاحب المال قد أنشأها قبل موته، ولو وجبت الوصية في حقوق الله تعالى من زكاة وكفارة وصوم، أو في حقوق الأديمين، ولم يوص بها الميت، ولم يقر بها الورثة، ولا دليل يثبتها في ذمة الميت، فلا يخرج من تركته شيء جبراً بالقضاء، فإن بادر الورثة بإخراجها طوعاً، فتكون من رأس مال التركة كبقية الديون، ولا يطلق عليها وصية، لأن الوجوب هنا ديانة..^(٣)

١- دولة الكويت: قانون رقم ٥ لسنة ١٩٧١ في شأن الوصية الواجبة (رقم: ١٩٧١/٥)، الوصية الواجبة، المواد (١-٤). الإمارات العربية المتحدة: قانون الأحوال الشخصية (رقم: ٢٨/٢٠٠٥) الكتاب الرابع، الوصية، الباب الثاني، أركان الوصية وشروطها، الفصل السادس، الوصية الواجبة، المادة: ٢٧٢. عمان: قانون الأحوال الشخصية العماني رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧، الكتاب الرابع (الوصية)، الباب الخامس، الوصية الواجبة، المواد: ٢٢٩، ٢٣٠. تونس: قانون الميراث التونسي، الكتاب التاسع في الميراث، الباب الأول، أحكام عامة، الفصل: ١٩١، الوصية الواجبة. ليبيا: القانون رقم ٧ لسنة ١٤٢٣هـ، بشأن أحكام الوصية، حيث تناول في المادة ٣٧ الوصية الواجبة. المغرب: قانون المواريث، الكتاب السادس: الميراث، القسم الثامن، المادة: ٣٦٩ (الوصية الواجبة). اليمن: قانون الأحوال الشخصية رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٢م والمعدل بالقانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٨م، الفصل الخامس، الوصية الواجبة، المادة: (٢٥٩). قانون الأسرة الجزائري، الفصل السابع (التزويل)، المواد: ١٦٩ إلى ١٧٢. العراق: الدستور العراقي وقانون الأحوال الشخصية المرقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩، المادة: ٤١. السودان: قانون الأحوال الشخصية للمسلمين سنة ١٩٩١، مادة: ٢١٥.

٢- السرخسي، أبو بكر محمد بن أبي سهل (ت: ٤٨٣هـ)، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، ط٢ (١٣٩٨هـ)، ٢٧/١٤٢. الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي (ت: ٧٤٣هـ)، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، دار الكتب الإسلامية، القاهرة (١٣١٢)، ١٨٢/٥. ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم الحنفي (ت: ٩٧٠هـ)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، المطبعة العلمية، القاهرة، ط١ (ب.ت)، ٤٦٠/٨. الحطاب، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن (ت: ٩٥٤هـ)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت (١٩٧٨)، ٣٦٤/٦. النفراوي، أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي المالك (ت: ١١٢٥هـ)، الفواكه الدواني على رسالة أبي زيد القيرواني، دار الفكر، بيروت (١٤١٥)، ١٣٢/٢. الدمياطي، السيد أبو بكر بكري محمد شطا، إغاثة الطالبين على شرح ألفاظ المعين، المطبعة الميمنية، مصر (١٣٠٠هـ)، ١٩٨/٣. ابن قدامة، موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد (ت: ١٢٠هـ)، عمدة الفقه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢ (١٤١٢هـ)، ٦٩. المرغيناني، برهان الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني (ت: ٥٩٣هـ)، الهداية شرح بداية المبتدي، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر (ب.ت)، ٢٣١/٤. الخطيب الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، تحقيق محمد خليل عيتاني، دار المعرفة، بيروت، ط١ (١٤١٨)، ٣٩/٢. ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي، المغني، دار المنار، القاهرة (١٣٦٧)، ٢/٦. شهبون، عبد الكريم، الشايع في شرح مدونة الأسرة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء (٢٠٠٦)، ٣٥٨.

٣- أبو زهرة، محمد، أحكام التركات والمواريث، دار الفكر العربي، القاهرة (ب.ت)، ٢٣٠.

الهدف من الدراسة

إن الهدف من بحثنا هو الوصية الواجبة قانوناً، وهي نوع جديد من الوصايا، اتخذت صفة الوجوب، لكونها تنفذ قضائياً لا دينياً، وأن القاضي هو الذي يوجبها في مال المتوفى، للفئات الذين نص قانون الوصية الواجبة على إعطائهم، سواء أوصى لهم الميت أم لم يوص، وسواء رضي الورثة أم لم يرضوا.^(١)

فقد استحدث القانون الوصية الواجبة لمعالجة مشكلة أبناء المتوفى، تمشياً مع روح التشريع الإسلامي في توزيع الثروة على أساس من العدل والمنطق، إذ ما ذنب ولد المتوفى في الحرمان من نصيب والده الذي توفي مبكراً قبل والده، وقد يكون هذا المتوفى قد ساهم في تكوين ثروة الجد، فيجتمع على أولئك الفقر وفقدان المعيل. وبما إن الأحفاد في هذه الحالة يعدون غير وارثين، فلولي الأمر من باب المصلحة، إعطاء صفة الوارث عليهم للمصلحة، بصفتهم أولى الناس بهذا المال، وهو في الأصل مال أبيهم.

فإذا لم يوص الجد أو الجدة لهؤلاء الحفدة بمثل نصيب أصلهم حال حياته، فإنه تجب لهم الوصية، قانوناً، بمثل هذا النصيب، على ألا يزيد على الثلث، لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾^(٢).

منهج البحث :

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي. والمنهج الوصفي هو المنهج يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة، كما توجد في الواقع، ثم يصفها وصفا دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً. كيفياً أي يصف الظاهرة موضحاً خصائصها، وتعبيراً كمياً يعطي وصفاً رقمياً يوضح فيه مقدار الظاهرة وحجمها ودرجات ارتباطها من الظواهر المختلفة عنها^(٣). هذا بالإضافة إلى أن الباحث سينتج في ثانياً البحث النهج الاستقرائي الاستنباطي التحليلي الوصفي من خلال الرجوع إلى كتب التفسير للأئمة المعبرين، وكتب الفقه وأبحاث الوصية شرعاً وقانوناً.

وكذلك سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي، من حيث استقراء عبارات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم والمواد القانونية في بعض البلاد العربية، ثم يصار إلى تحليلها، ومناقشتها، وتحقيقها؛ للوصول في النهاية إلى تحقيق القول في موضوع الوصية الواجبة.

١- الأزعر، ريم عادل، الوصية الواجبة دراسة فقهية مقارنة، الجامعة الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، غزة (٢٠٠٨)، ٣٩.

٢- سورة البقرة، ١٨٠.

٣- عبد الرحمن عدس وآخرون، البحث العلمي، مفهومه، أدواته، أساليبه، دار أسامة للنشر والتوزيع، الرياض (٢٠٠٥)، ٢٤٧.

مشكلة الدراسة

كان ولا زال موضوع حق الأبناء الذين يتوفى والدهم قبل جدهم في ميراث هؤلاء الآباء موضع خلاف وجدل بين المسلمين، فمنهم من لا يرى أحقية لهم في ذلك، ومنهم من يرى أحقيتهم. والذين رأوا أحقيتهم في ذلك اختلفوا، فمنهم من حصر الوصية الواجبة لأبناء المتوفى الذكور فقط، ومنهم من جعله للذكور والإناث، وكذلك اختلفوا في مقدار ذلك النصيب للأولاد.

فمشكلة الدراسة تظهر في بعض الحالات التي يموت الولد فيها في حياة أبويه أو أحدهما، ويترك وراءه أولاداً، فعندما يتوفى الجد بعد ذلك، هنالك يرث الأعمام والعمات تركة الأب، فيحرم أبناء الابن وأبناء البنت، من الميراث. وهذا من ناحية الميراث صحيح، لأن أولاد الابن لا يرثون، ما دام الأبناء أنفسهم موجودين، وذلك لأن الميراث قائم على قواعد معينة وهي أن الأقرب درجة يحجب الأبعد درجة.

وتحقيقاً للغاية من البحث، فسيتم تقسيم الدراسة إلى مبحثين، فس يناقش المبحث الأول من الفصل الأول: تعريف الوصية والوصية الواجبة، وسيخصص المطلب الأول لتعريف الوصية لغة واصطلاحاً، والمطلب الثاني لتعريف الوصية الواجبة.

أما المبحث الثاني، فسيركز الحديث فيه على المستحقين للوصية الواجبة والأصل الفقهي لهذه الوصية، بحيث يناقش المطلب الأول من هذا المبحث على الصور التي تجب فيها الوصية الواجبة، والمطلب الثاني على التشريعات العربية والوصية الواجبة والمطلب الثالث على الأصل الفقهي لهذه الوصية، والمطلب الرابع على مقدار الوصية الواجبة وأخيراً المطلب الخامس سيركز على شروط استحقاق الوصية الواجبة.

الفصل الأول: تعريف الوصية والوصية الواجبة

المطلب الأول: تعريف الوصية لغة واصطلاحاً

١ - الوصية لغة: للوصية في اللغة عدة معانٍ نذكر منها^(١):

أ: مصدر وَصَى يوصي، بمعنى الوصل، وسمّيت وصية لاتصالها بأمر الميت، حيث إنّ الموصي يصل تصرفه بعد الموت بتصرفه حال الحياة. ومنه يقال: وَصَى الرجلُ وصياً؛ وصله، ويوصي الشيءُ يوصي: إذا اتصل، ويوصي الشيء بغيره وصياً؛ وصله، وتوآصى النبت: إذا اتّصل، وتوآصى القوم: أوصى بعضهم بعضاً، وتوآصوا به: أوصى أولهم آخرهم، قال تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾^(٢) ومنه أيضاً: فَلَاةٌ وَّاصِيَةٌ: تتّصل بفلاة أخرى، وأرض وَّاصِيَةٌ: متّصلة النّبات.

ب: وتأتي بمعنى العهد للغير بالشيء، يقال: أوصى الرجل ووصاه توصيةً: عَهِدَ إليه ، وأوصيت له وأوصيت إليه^(٣): إذا جعلته وصيك، والاسم الوَصَاةُ والوَصَايةُ والوَصَايةُ.

ج: ووردت الوصية كذلك في القرآن الكريم بمعنى الفرض أيضاً، ومنه قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾^(٤) معناه: يفرض عليكم؛ لأنّ الوصية من الله تعالى إنّما هي فرض، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ لَكُمْ وَصَاكُم بِهِ﴾^(٥) وهذا من الفرض المحكم علينا^(٦).

١- المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت: ٢٨٥هـ)، الكامل في اللغة والأدب، مؤسسة المعارف، بيروت، ط١ (١٤٢٠هـ)، ١٥١/٢.
الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة الحكومة، الكويت (١٩٦٥)، ٣٩٢/١٠.
الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت: ٥٢٨هـ)، أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٩٩٨)، ٦٧٩. النووي، محيي الدين يحيى (ت: ٦٧٦هـ)، تهذيب الأسماء واللغات، دار الكتب العلمية، بيروت (ب.ت)، ١٩٤/٢؛ ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، دار صادر، بيروت (ب.ت)، ٣٥٩/٩؛ الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مكتبة لبنان، بيروت (١٩٨٧)، ٣٤٤.
الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (ت: ٦٦٦هـ)، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت (١٩٨٦)، ٣٠٢. الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت: ٨١٧هـ)، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢ (١٤٠٧)، ٤٠٣/٤.

٢- سورة العصر: ٣/١٠٣.

٣- ابن فارس، أحمد بن زكريا أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت (١٣٩٩)، ١١٦/٦.

٤- سورة النساء، ٤ / ١١.

٥- سورة الأنعام، ٦ / ١٥١.

٦- ابن منظور، لسان العرب (مرجع سابق)، ٣٥٩/٩، ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (مرجع سابق)، ١٦٦ / ٦. الراغب الأصفهاني، الحسين بن الفضل (ت: ٥٠٢هـ)، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق صفوان الداوودي، دار القلم، دمشق، ط٢

٢- الوصية اصطلاحاً

فقد عرفها الحنفية بأنها: «تمليك مضاف إلى ما بعد الموت على وجه التبرع»^(١). وعرفها المالكية بأنها: «عقد يوجب حقاً في ثلث عاقده، يلزم بموته، أو نيابة عنه بعده»^(٢). وعرفها الشافعية بأنها: «تبرع بحق مضاف ولو تقديراً لما بعد الموت»^(٣). وعرفها الحنابلة بأنها: «التبرع بالمال بعد الموت»^(٤). وعرفها الإباضية بقولهم: «الْوَصِيَّةُ تَبْرُعٌ بِحَقِّ مُضَافٍ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ لَيْسَ بِتَدْبِيرٍ وَلَا تَعْلِيقٍ عِنْدَ»^(٥). وعرفها الزيدية بأنها: «حَبْسُ مَالٍ يُمْكِنُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ لِقَطْعِ تَصَرُّفِ

(١٤١٨)، ٥٢٥. الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت: ٣٩٢هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢ (١٣٩٩)، ٢٥٢٥/٦. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (ت: ١٧٥ هـ)، العين، مؤسسة دار الهجرة، إيران، ط٢ (١٤٠٩)، ١٧٧/٧. الفيروزآبادي، القاموس المحيط (مرجع سابق)، ٤٠٣/٤.

١- ابن عابدين، محمد أمين الحنفي (ت: ١٢٥٢هـ)، رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، مكتبة البابي الحلبي، القاهرة، ط٢ (١٤٠٤)، ٦٤٨/٦. القادري، محمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي (ت: ١٢٣٨هـ)، تكملة البحر الرائق، لابن نجيم، المطبعة العلمية، مصر (١٨٩٣)، ٢١١/٩. الموصلي، عبد الله بن محمود بن مودود (ت: ٦٨٣هـ)، الاختيار لتعليق المختار، تعليق الشيخ محمود أبو دقيقة، دار المعرفة، بيروت، ط٢ (١٣٩٥)، ٦٢/٥. البابر، أكمل الدين محمد بن محمود (ت: ٧٨٦هـ)، شرح العناية على الهداية، بذيّل شرح فتح القدير، دار الفكر، بيروت (ب.ت)، ٤١١/١٠. الكلبولي، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده (ت: ١٠٧٨هـ)، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤١٩)، ٤١٧/٤. قاضي زاده، شمس الدين أحمد (ت: ٩٨٨هـ)، نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار، تكملة فتح القدير، مطبوع معه الهداية للمريغاني، شرح العناية للبابر، حاشية سعد جليبي على العناية يلي فتح القدير، دار الفكر، بيروت، ط٢ (ب.ت)، ٤٤٠/١٠.

٢- الحطاب، أبو عبد الله محمد الرعيني المالكي (ت: ٩٥٤هـ)، مواهب الجليل شرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت، مصورة عن طبعة السعادة، مصر (١٣٢٩هـ)، ٥١٣/٨. العدوي، علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي (ت: ١١٨٩هـ)، حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني، تحقيق محمد عبد الله شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٩٧)، ٢٩٠/٢. التسولي، أبو الحسن علي بن عبد السلام (١٢٥٨هـ)، البهجة في شرح تحفة الحكام، لأبي بكر محمد بن محمد بن عاصم الأندلسي، وبهامشه شرح الإمام أبو عبد الله محمد التاودي المسمى بحلي المعاصم لبنت فكر بن عاصم على التحفة المذكورة، مصطفى البابي الحلبي مصر (١٣٧١)، ٥١١/٢. عليش، محمد بن أحمد المصري المالكي (ت: ١٢٩٩ هـ)، منح الجليل شرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت (١٤٠٩)، ٥٠٣/٩. الدردير، أبو البركات أحمد بن محمد (ت: ١٧٨٦هـ)، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، دار المعارف، القاهرة، (١٩٨٦)، ٥٧٩/٤.

٣- الأنصاري، أبو يحيى زكريا بن محمد الشافعي (ت: ٩٢٥هـ)، أسنى المطالب شرح روض الطالب، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة (ب.ت)، ٦٥/٦. الشربيني، شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب (ت: ٩٧٧هـ)، الإقتاع في حل ألفاظ أبي شجاع، دار الفكر، بيروت (١٤١٥)، ٣٩٢. الرملي، شمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة المصري الأنصاري (ت: ١٠٠٤هـ)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر (١٢٨٦)، ٣/٧. الشربيني، شمس الدين محمد الخطيب الشافعي (ت: ٩٧٧هـ)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الفكر، بيروت (ب.ت)، ٥٢/٣.

٤- ابن قدامة المقدسي، المغني (مرجع سابق)، ٤١٤/٦. ابن مفلح، الحنبلي المقدسي (ت: ٧٦٢هـ)، المبدع شرح المقنع، المكتب الإسلامي، بيروت (١٤٠٠)، ٢٢٨/٥. المرادوي، علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد الحنبلي، الإنصاف في معرفة الراجع من الخلاف، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الجزيرة، ط١ (١٤١٥)، ١٧٢/٧. البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس (ت: ١٠٥١ هـ)، كشف القناع على متن الإقتاع، دار الفكر، بيروت (١٤٠٢)، ٣٣٥/٤. المقدسي، بهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم (ت: ٦٢٤ هـ)، العدة شرح العمدة، دار الحديث، القاهرة (١٤٢٤)، ٢٩٠.

٥- أطفيش، محمد بن يوسف (ت: ١٣٢٢هـ)، شرح كتاب النيل وشفاء العليل، مكتبة الإرشاد، جدة، دار الفتح، بيروت (١٣٩٢)، ٦١/٢٣.

الْوَاقِفِ وَغَيْرِهِ فِي رَقَبَتِهِ لَصَرْفٍ مَنَافِعِهِ فِي جِهَةٍ خَيْرٍ تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى»^(١).

المطلب الثاني: تعريف الوصية الواجبة

لم يعرف العلماء القدامى ما يسمى «الوصية الواجبة»، كما هي في القانون، لأنها محدثة في هذا العصر، وجاءت بها قوانين وتشريعات الأحوال الشخصية في معظم البلاد العربية.

أما الوصية الواجبة شرعا في اصطلاح جمهور فقهاء الشريعة فهي: وصية الشخص بتوفية ما عليه من حق الله أو الآدمي من تركته بعد وفاته عندما لا يقوم دليل على ثبوت هذا الحق بذمته^(٢).

والوصية الواجبة شرعا في اصطلاح بعض الفقهاء هي: الوصية للوالدين والأقربين الذين لا يرثون لمانع أو لحاجب^(٣).

أما الوصية الواجبة في القانون فهي: افتراض وصية الجد أو الجدة للأحفاد، بقدر حصة والدهم أو والدتهم، إذا مات الوالد أو الوالدة قبل وفاة الجد أو الجدة، على أن لا تزيد هذه الحصة عن ثلث التركة. والوصية بهذا المعنى الأخير يفترض القانون وجودها، ويلزم القاضي بالحكم بها وبتنفيذها، سواء أوصى المتوفى أو لم يوص^(٤).

وقد عرفها قانون الأحوال الشخصية الأردني بأنها: «تصرف في التركة مضاف إلى ما بعد الموت»^(٥).

وعرفها قانون الأحوال الشخصية السوري من خلال تحديد مستحقيها بما يلي:

١- العنسي، أحمد بن قاسم اليماني الصنعاني، التاج المذهب لأحكام المذهب: شرح متن الأزهار في فقه الأئمة الأطهار، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط ١ (١٣٦١)، ٢١٠/٥.

٢- ابن عابدين، محمد أمين (١٢٥٢هـ)، حاشية رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر، بيروت، ط ٢ (١٣٨٦)، ٧٤١/٢. النفراوي، أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي المالك (ت: ١١٢٥هـ)، الفواكه الدواني على رسالة أبي زيد القيرواني، دار الفكر، بيروت (١٤١٥)، ١٢١٠/٣. الشنشوري، عبد الله، فتح القريب المجيب بشرح كتاب الترتيب، مطبعة التقدم العلمية، مصر (١٣٤٥)، ٢/٢، ابن قدامه، المغني (مرجع سابق)، ٤١٤/٦.

٣- ابن حزم، المحلى (مرجع سابق)، ٣١٢/٩.

٤- الزلي، مصطفى إبراهيم، أحكام الميراث والوصية وحق الانتقال في الفقه الإسلامي المقارن والقانون، شركة الخنساء للطباعة بغداد، ط ٢ (٢٠٠٠)، ١٧٧.

٥- قانون الأحوال الشخصية الأردني، مادة ١١٢٥، والمادة ٢٥٤ من قانون الأحوال الشخصية الأردني (٢٠١٠). قانون الأحوال الشخصية السوري، المادة ٢٠٧. قانون الوصية المصري رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦، مادة ١. وانظر: الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، ط ٢ (١٩٨٥)، ٧٤٤٠/١٠، عرفة، الهادي سعيد، أحكام التركات والموارث في الفقه الإسلامي والقانون وقضاء النقض المصري، مكتبة حقوق المنصورة، القاهرة (١٩٩٥)، ٥٩. داود، الحقوق المتعلقة بالتركة (مرجع سابق)، ١٠٧.

«من توفي وله أولاد ابن وقد مات ذلك الابن قبله أو معه وجب لأحفاده هؤلاء في ثلث تركته وصية...»^(١).

وجاء في قانون الوصية المصري ما يلي:

«إذا لم يوص الميت لفرع ولده الذي مات في حياته أو مات معه ولو حكماً، بمثل ما كان يستحقه هذا الولد ميراثاً في تركته، لو كان حياً عند موته، وجبت للفرع وصية بقدر هذا النصيب في حدود الثلث، وتكون هذه الوصية لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات ولأولاد الأبناء من أولاد الظهور وإن نزلوا»^(٢).

وعرفها قانون الأسرة المغربي في الفصل ٢٧٧ بالقول: «الوصية عقد يوجب حقاً في ثلث مال عاقده يلزم بموته»^(٣).

وعرف سلطان الوصية الواجبة بأنها: «قدر من المال يستحقه فرع ولد الميت إذا مات أبوه في حياة جده فيأخذ نصيب والده كما لو كان حياً فيما لا يزيد عن الثلث، ويأخذ هذا القدر إلزاماً بحكم القانون»^(٤).

وعرف خليفة الوصية الواجبة بأنها «وصية وجبت في ثلث تركة الميت لفرع ولده الذي مات في حياته أو مات معه ولو حكماً»^(٥).

وعرف ويح الوصية الواجبة بأنها «وصية أوجبها القانون بشروط معينة لفرع من يموت في حياة أحد أبويه وفرع من يموت مع أحد أبويه حقيقة أو حكماً»^(٦).

فمن خلال النصوص القانونية السالفة نرى أن الوصية الواجبة هي :

عبارة عن وصية أوجبها القانون لصنف معين من الأقارب، حرّموا من الميراث، لوجود حاجب لهم، تتفد بحكم القانون، سواء أنشأها المورث أم لم ينشئها، بمقدار معين وشروط معينة، فهذا النوع يعد من الوصايا الواجبة وجوباً قانونياً.

١- المادة: ٢٥٧ / ١.

٢- قانون الوصية المصري، رقم ٧١ لعام ١٩٤٦

٣- انظر: بودلاحة، محمد، محاضرات في علم الوصايا فقها وعملا، فاس (٢٠٠٦)، ٥-٧. قانون الأسرة، سلسلة نصوص تشريعية وتنظيمية، منشورات المجلة المغربية لقانون الأعمال والمقاولات، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط ١ (٢٠٠٤).

٤- سلطان، صلاح، الميراث والوصية بين الشريعة والقانون، سلطان للنشر، القاهرة (٢٠٠٦)، ٢٢٠.

٥- خليفة، محمد طه أبو العلا، أحكام الموارث، دار السلام (٢٠٠٤)، ٣٣٦.

٦- ويح، أشرف عبد الرزاق، الرائد في علم الفرائض، دار النهضة العربية، القاهرة (١٩٩٩)، ٤٦٣.

يتبين من التعاريف السابقة أن الوصية الواجبة قانوناً^(١): تكون لبعض الأقارب غير الوارثين، وهم أولاد الابن وربما تشمل أولاد البنت عند بعض القوانين، وأنها لا تحتاج في تنفيذها إلى إنشاء من وجبت عليه، فإن أنشأها بإرادته واختياره نفذت، وإن تركها كانت واجبة بحكم القانون، وأنها تنتقل إلى أولاد الابن المستحقين لها بحكم القانون، وأنها تستمد وجوبها من كونها تنفذ بقوة القانون ويلزم القاضي بتنفيذها قضاء .

المبحث الثاني: المستحقون للوصية الواجبة والأصل الفقهي لهذه الوصية :

إن عقد الوصية هو من عقود التبرعات، التي يأخذ أحد الطرفين من الآخر دون مقابل. فهي عقود تنظم كل أنواع المعاملات المالية التي تعتمد على الإحسان وبغير عوض، التي يجريها المتبرع بإرادته الحرة، وهي عقود اختيارية تطوعية، مندوبة غير واجبة، موكولة إلى رغبة الإنسان وقوة إيمانه^(٢).

وهناك نوع من الوصايا واجبة وجوبا قضائياً أوجبها القانون بمقدار معين وشروط معينة، وتنفذ بحكم القانون جبراً، أي سواء أراد المورث وقام بإنشائها من تلقاء نفسه، أو لم يردها ولم يتم بإنشائها^(٣).

المطلب الأول: الصور التي تجب فيها الوصية الواجبة

تجب الوصية الواجبة في تركة الشخص المتوفى لفرع مات من ولده في حياته حقيقة أو حكماً، أو مات معه في وقت واحد ولا يدري أيهما سبقت إليه المنية، فهذه صور ثلاث تجب فيها الوصية الواجبة متى توفرت شروطها^(٤).

الصورة الأولى: إذا مات الشخص موتاً حقيقياً ذكراً أو أنثى، في حياة أصله «أبيه أو أمه» وترك أولاداً، فإنهم يستحقون وصية واجبة في تركة ذلك الأصل.

١- الأزرع، ريم عادل، الوصية الواجبة دراسة فقهية مقارنة، الجامعة الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، غزة (٢٠٠٨)، ٤٢.
٢- للمزيد انظر: السلمي، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام ابن أبي القاسم بن الحسن (ت: ٦٦٠هـ)، قواعد الأحكام في مصالح الأنعام، تحقيق محمود بن التلاميذ الشنقيطي، دار المعارف بيروت (ب.ت)، ٧٢.٦٩/٢، ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي (ت: ٧٦٧هـ)، البدائع في علوم القرآن، تحقيق يسري السيد محمد، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢٤، ١٦٨/٥، الجصاص، أحكام القرآن (مرجع سابق)، ٣٦٠/٢.
٣- المرجع السابق، ١٦٢.
٤- انظر: قانون الأحوال الشخصية الأردني، المادة ١٨٢. صدر قانون الوصية الواجبة رقم ٧١ لسنة ١٣٦٥هـ وسنة ١٩٤٦م. الفصل الخامس، المادة: ٢٧٩، لسنة (٢٠١٠) من قانون الأحوال الشخصية الأردني الجديد.

الصورة الثانية: إذا مات الشخص موتاً حكماً، كالمفقود الذي غاب أربع سنوات فأكثر، في حالة يظن فيها الهلاك، كحالة حرب أو كان في بلدة وباء عام، ثم حكم القاضي بموته في حياة أبيه أو أمه، ولولم يكن مات حقيقة، فإن أولاده تجب لهم الوصية الواجبة، بأنهم أولاد شخص مات بحكم القضاء في حالة أصله، ولا إرث له من ذلك الأصل^(١). وذلك لأن المفقود بعد حكم القاضي بموته يعتبر ميتاً من وقت الحكم بالنسبة لتركته، فيستحقها ورثته الموجودون وثبت الحكم ومن مات منهم قبل الحكم لا يستحق شيئاً^(٢).

الصورة الثالثة: إذا مات الشخص مع أصله في وقت واحد، كما إذا غرقا معاً أو هدم عليهم بيت فماتا، وما شابه ذلك من الأسباب.

وإنما وجبت الوصية في هذه الأحوال لانتفاء الإرث فيها بين المتوفين، والوصية تجب حيث لا يرث الشخص أصله.

المطلب الثاني: التشريعات العربية والوصية الواجبة:

إن أول من قال بالوصية الواجبة هو القانون المصري في قانون الوصية، رقم ٧١ لعام ١٩٤٦، وتبعه فيه قانون الأحوال الشخصية السوري عام ١٩٥٣، ثم القانون الأردني، وانتشرت الفكرة بعد ذلك في العديد من القوانين العربية^(٣).

فقانون الوصية المصري نص على أنه «إذا لم يوص الميت لفرع ولده الذي مات في حياته، أو مات معه ولو حكماً، بمثل ما كان يستحقه هذا الولد ميراثاً في تركته لو كان حياً عند موته، وجبت للفرع في التركة، وصية بقدر هذا النصيب في حدود الثلث»^(٤).

١- لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، انظر: المواق، محمد بن يوسف (ت: ٨٩٧ هـ)، التاج والإكليل لمختصر خليل، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤١٦)، ١٦١/٤، ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الفكر، بيروت (ي.ت)، ٤٠/٢، الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف، المذهب في فقه الإمام الشافعي (ت: ٤٧٦ هـ)، دار المعرفة، بيروت، ط ٢ (١٣٩٧)، ١٤٦/٢، المرادوي، أبو الحسن علي بن سليمان (ت: ٨٨٥ هـ)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، تحقيق محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (ب.ت)، ٣٣٥/٧. وانظر: حلو، يوسف عطا محمد، أحكام المفقود في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠٠٢، ٣٢ وما بعدها.

٢- الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته (مرجع سابق)، ٤٣٦/١٠.

٣- قدري، محمد قدري باشا (ت: ١٣٠٦ هـ)، الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية شرحه لمحمد زيد الأبياري، تحقيق محمد أحمد سراج، على جمعة محمد، دار السلام، القاهرة، ط ١ (٢٠٠٦)، ١٧٦٦/٤. عبد التواب، معوض، موسوعة الأحوال الشخصية، منشأة المعارف، الاسكندرية (١٩٩٨)، ١٢١٢/٢. أبو العنين، بدران، الموارث والوصية والهبة في الشريعة الإسلامية والقانون، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة (ب.ت)، ١٦٧. السرطاوي، فؤاد عبد اللطيف، الوجيز في الوصايا والموارث، دار البيارق، عمان، ط ١ (٢٠٠٠)، ٩٣.

٤- قانون الوصية المصري، رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المادة ٧٦.

أما في قانون الأحوال الشخصية التونسي، فالوصية الواجبة تكون في حدود الطبقة الأولى فقط، للأبناء والبنات (ابن ابن أو بنت ابن أو بنت بنت أو ابن بنت) ^(١).

وقانون الأحوال الشخصية السوري المعمول به منذ ١٩٣٥ نص على أنه «من توفى وله أولاد ابن، وقد مات ذلك الابن قبله أو معه، وجب لأحفاد هؤلاء في ثلث تركته وصية بالمقدار والشرائط...» ^(٢).

وقانون الأحوال الشخصية الأردني نص على أنه «إذا توفى أحد وله أولاد ابن، وقد مات ذلك الابن قبله أو معه، وجب لأحفاده هؤلاء في ثلث تركته الشرعية وصية بالمقدار والشروط...» ^(٣).

فهناك اختلاف بين القانونين الأردني والسوري والقانون المصري، فلقد أوجب القانون المصري الوصية لفرع الولد المتوفى في حياة أصله مهما نزل، ما دام من أولاد الظهور. أما إذا كان من أولاد البطون استحقها إذا كان من الطبقة الأولى فقط في القانون المصري. وأولاد الظهور هم من لا يدخل في نسبهم إلى الميت أنثى، كابن الابن وابن ابن الابن مهما نزل. وبنت الابن مهما نزل أبوها. أما أولاد البطون فهم من ينتسبون إلى الميت بأنثى، كابن البنت وابن بنت الابن، أي أن الميت في حياة أصله، إذا كان ذكراً استحق فرعه الوصية من غير تقييد بطبقة، أما إذا كان أنثى كانت الوصية لأولادها فقط، دون أولاد أولادها.

أما بالنسبة للقانونين الأردني ^(٤) والسوري ^(٥) فقد أوجبا الوصية الواجبة لأولاد الابن فقط، دون أولاد البنت. فالمستحقون للوصية الواجبة برأيهما هم أولاد الابن، وأولاد ابن الابن وإن نزل، واحداً كانوا أم أكثر، يحجب فيها كل أصل فرعه، دون فرع غيره، ويستحق فيها كل فرع حصة أصله فقط.

أما القانون المصري، فقد أثبت الوصية الواجبة لأولاد الابن وإن نزلوا، كالقانون السوري والقانون الأردني، وزاد عليه الطبقة الأولى من أولاد البنت ^(٦). وهذا برأينا يتفق مع الموجبات لتشريع

١- المادة: ١، الفصل ١٩١، قانون الأحوال الشخصية التونسي، والذي ينص على ما يلي: «من توفى وله أولاد ابن ذكر أو أنثى مات والدهم أو والدتهم قبله أو معه وجبت لهؤلاء الأولاد وصية على نسبة حصة ما يرثه أبوهم أو والدتهم عن أصله الهالك باعتبار موته إثر وفاة أصله المذكور بدون أن يتجاوز ذلك ثلث التركة»، على أن يكون من الطبقة الأولى فقط (ابن ابن أو بنت ابن أو بنت بنت أو ابن بنت).

٢- قانون الأحوال الشخصية السوري، المادة ٢٥٧/١.

٣- قانون الأحوال الشخصية الأردني، رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦، المادة ١٨٢. والمادة: ٢٥٤ من قانون الأحوال الشخصية الأردني (٢٠١٠)

٤- الفقرة ج من المادة ١٨٢ من قانون الأحوال الشخصية. قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم ٦١ لعام ١٩٧٦. والفقرة د من المادة ٢٧١ من قانون الأحوال الشخصية الجديد (٢٠١٠).

٥- الفقرة ج من المادة ٢٥٧ من قانون الأحوال الشخصية. قانون الأحوال الشخصية السوري رقم ٥٩ لعام ١٩٥٣

٦- نص على ذلك في المادة ٧٦ من قانون الوصية المصري رقم ٧١ لعام ١٩٤٦.

الوصية الواجبة، ذلك أن حجب أولاد البنت فيه تمييز غير مبرر وإجحاف وتفرقة بعيدة عن روح التشريع.

إن تفسير هذه المادة، التي تشكل تمييزاً واضحاً بين الابن الذكر والابن الأنثى في الوصية الواجبة، على الرغم من أن السند الشرعي لهذه الوصية لم يفرق البتة بين أبناء البنت وأبناء الابن، بحيث لومات الابن قبل الجد أو الجدة، فإن أبناءه يستفيدون من أنهم يرثون حصة مورثهم المتوفى، شريطة أن لا تزيد عن ثلث التركة، لكن زوجة الابن المتوفى، أي أرملته، لا ترث، في حين أنه لومات الابنة قبل والدها أو والدتها، فإن أبناءها وبناتها لا يرثون قرشاً واحداً. إن ذلك يشكل تمييزاً واضحاً.. فالتطبيق ينحصر في أبناء الولد الذكر ويحرمه على أبناء الابن الأنثى.. وقد جاء في الأسباب الموجبة لقانون الأحوال الشخصية الأردني:

إن الوصية الواجبة ثبت أصلها بقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾، وقد ذهب جمع عظيم من فقهاء التابعين، ومن بعدهم إلى أن المنسوخ في هذه الآية الكريمة هي الوصية للوارث من الأقربين، وقد رئي من الإنصاف معالجة حرمان الأحفاد من ميراث جدهم أو جدتهم، إذا مات أبوه قبل أحد أبويه مع وجود أعمام لهم، فجعل هذا القانون لهم الحق في أخذ نصيب والدهم بطريق الوصية الواجبة..

ويبدو أن الإصرار على تطبيق هذا النص على أبناء الابن المتوفى دون أبناء الابنة المتوفاة، قد حرم الكثيرين والكثيرات من حق لهم، وتميز واضح بين الابن والابنة، وهذا يتنافى مع الشرائع والداستاتير وقوانين حقوق الإنسان.

المطلب الثالث: الأصل الفقهي للوصية الواجبة:

حاول واضعوا قانون الوصية أن يرجعوا كل حكم من أحكام الوصية الواجبة إلى سند شرعي يقوم عليه، فاعتمدوا في أصل الوجوب على آية الوصية، وعلى رأي بعض الصحابة والتابعين، وبعض العلماء القائلين بوجوب الوصية للأقربين غير الوارثين، وقواعد الشريعة ومقاصدها العامة، واستدلوا بالكتاب والسنة النبوية والقواعد الفقهية.

وقد اتفق الفقهاء على أن الوصية كانت في بداية الإسلام واجبة بكل المال^(١) للوالدين

١- عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: «كان المال للولد، كانت الوصية للوالدين فتسخر الله تعالى من ذلك ما أحب، فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين، جعل للوالدين لكل واحد منهما السدس وفرض للزوج والزوجة فرضيهما». البخاري، صحيح (مرجع سابق)، كتاب الفرائض، باب ميراث الزوج مع الولد وغيره، ٦/ ٢٤. حديث رقم: ١٢٥٨.

والأقربين^(١) لقول الله عز وجل: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾^(٢).

ثم اختلفوا في حكمها بعد نزول آيات الميراث على ثلاثة أقوال:

القول الأول : ذهب جمهور العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، إلى أن الوصية مستحبة حسب الأصل. فالأصل في الوصايا عند جمهور الفقهاء، ومنهم الأئمة الأربعة، أنها اختيارية ليست واجبة^(٣)، وهناك نوع من الوصايا واجبة وجوبا دينيا لا قضائيا، وهي الوصايا بالحقوق المستحقة لله تعالى أو للعباد، كالوصية بأداء الكفارات والزكوات التي تكون قد فاتته في حياته، وكالوصية برّد دين أو وديعة، ولم يكن شيء منها ثابت عن طريق وثيقة أو شهادة^(٤).

القول الثاني: ذهب سعيد بن المسيب والحسن البصري وجابر بن زيد ومسروق وطاووس وقتادة وداود الظاهري وقول لأحمد والطبري وابن حزم وأبي بكر بن عبد العزيز من الحنابلة، إلى أن الوصية واجبة ديانة وقضاء للوالدين والأقربين الذين لا يرثون^(٥)، لحجبهم عن الميراث،

١- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت: ٢١٠هـ)، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٩٩٩)، ٢٨٨/٣. الرازي، ابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر (ت: ٢٢٧هـ)، تفسير، تحقيق أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، ط١ (١٤١٧)، ٦٤/٣. أبو عبيد، القاسم بن سلام البغدادي (ت: ٢٢٤هـ)، الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن، دراسة وتحقيق محمد بن صالح المديفر، مكتبة الرشد، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الرياض (١٤١١)، ٢٣٠. ابن منصور، سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني المكي (ت: ٢٢٧هـ)، سنن، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت (١٣٧٨)، ٦٦٣/٢. أبو داود، سنن (مرجع سابق)، كتاب الوصايا، ١١٤/٣. النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي أبو جعفر، الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، تحقيق محمد عبد السلام محمد، مكتبة الفلاح، الكويت (١٤٠٨)، ٤٨٢/١. الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ)، المستدرک على الصحيحين، دار المعرفة، بيروت (ب.ت)، ٣٠٨/٢. البيهقي، سنن (مرجع سابق)، ٢٦٥/٦. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة، ط٤ (١٤٠٨هـ)، ٣٥٩/٥. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن علي بن محمد القرشي النخعي (ت: ٥٦٧هـ)، نواسخ القرآن، تحقيق محمد أشرف المليباري، نشر الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة (١٤٠٤)، ١٥٩. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: ٩١١هـ)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (٢٠٠٠)، ٤٢٣/١. الدارمي، سنن (مرجع سابق)، ٥١١/٢.

٢- البقرة ١٨٠.

٣- المرغيناني، برهان الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني (ت: ٥٩٣هـ)، الهداية شرح بداية المبتدي، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر (ب.ت)، ٢٣١/٤. الخطيب الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، تحقيق محمد خليل عيتاني، دار المعرفة، بيروت، ط١ (١٤١٨)، ٣٩/٢. ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي، المغني، دار المنار، القاهرة (١٣٦٧)، ٢/٦. شهبون، عبد الكريم، شرح مدونة الأحوال الشخصية المغربية (مرجع سابق)، ٣٥٨.

٤- داود، أحمد محمد علي، الحقوق المتعلقة بالتركة بين الفقه والقانون، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط١ (٢٠٠٧)، ١٤٥، ١٦٢.

٥- ابن قدامة، المغني (مرجع سابق)، ١١٤/٨. ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الظاهري (ت: ٤٥٦هـ)، المحلى، تحقيق محمد منير الدمشقي، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ط١ (١٣٥٢)، ٣١٢/٩. الطبري، جامع البيان (مرجع سابق)، ١١٦/٢. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (مرجع سابق)، ٢٦٤/٢.

أو لمانع يمنعهم من الإرث؛ كاختلاف الدين، فإذا لم يوص الميت للأقارب بشيء؛ وجب على ورثته أو على الوصي إخراج شيء، فإذا لم يوص الميت للأقارب بشيء؛ وجب على ورثته أو على الوصي إخراج شيء غير محدد المقدار من مال الميت، وإعطاؤه للوالدين غير الوارثين^(١).

وروى الطبري، أن الضحاک كان يقول: «من مات ولم يوص لذوي قرابته فقد ختم عمله بمعصيته»^(٢). وعن عكرمة عن عبد الله بن عباس قال: «نسخ من يرث ولم ينسخ الأقربون الذين لا يرثون»^(٣). وعن قتادة والحسن وعطاء وعلي بن أبي طلحة ومجاهد ومسلم بن يسار والضحاک والعلاء بن زياد وإياس بن معاوية: «الوصية لذوي القرابة الذين لا يرثون»^(٤).

وقالوا عن آية الوصية إنها محكمة، وأن ظاهرها العموم ومعناها الخصوص في الوالدين الذين لا يرثان، كالكافرين والعبدین وفي القرابة غير الورثة، قاله الضحاک وطاووس والحسن، واختاره الطبري. وعن الزهري أن الوصية واجبة فيما قل أو كثر. وقال ابن المنذر: أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن الوصية للوالدين الذين لا يرثان والأقرباء الذين لا يرثون جائزة^(٥).

وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم والأوزاعي وأحمد بن حنبل: من أوصى لغير قرابته

١- بلعقيد، عبد الرحمن، علم الفرائض: الموارث. الوصية. تصفية التركة، بدون اسم ناشر (١٩٩٨)، ٢٧٢. الزحيلي، وهبة، الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي، دار الفكر، بيروت ودمشق (١٩٩٦)، ١٠٥.

٢- الطبري، جامع البيان (مرجع سابق)، ١١٦/٢.

٣- الطبري: جامع البيان (مرجع سابق)، ٢٨٨/٣. رقم ٢٦٤١. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار الجليل، بيروت، (مصورة عن الطبعة اليونانية)، كتاب الوصايا، باب لا وصية لوارث، ١٠٨/٣. كتاب التفسير، ١٦٧٠/٤. كتاب الفرائض، ٢٤٧٨/٦. الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن، سنن الدارمي، تحقيق فواز زمرلي وخالد العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١ (١٤٠٧هـ)، ٥١١/٢. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤١٤هـ)، ٢٢٦/٦.

٤- الطبري: جامع البيان (مرجع سابق)، ٢٨٨/٣. رقم ٢٦٤٠. الدارمي، سنن (مرجع سابق)، ٥١١/٢. رقم ٢٢٦١. الصنعاني، عبد الرزاق، تفسير عبد الرزاق الصنعاني (تفسير القرآن)، تحقيق مصطفى مسلم محمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١ (١٤١٠)، ٦٨/١. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن علي بن محمد القرشي التيمي (ت: ٥٦٧هـ)، نواسخ القرآن، تحقيق محمد أشرف الملباري، نشر الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة (١٤٠٤)، ١٦٤. السيوطي، الدر، ٤٢٤/١. سعيد من منصور، سنن، ٦٥٥/٢. أبو عبيد، القاسم بن سلام البغدادي (ت: ٢٢٤هـ)، الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن، دراسة وتحقيق محمد بن صالح المديفر، مكتبة الرشد، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الرياض (١٤١١)، ٢٣١. الرازي، ابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر (ت: ٣٢٧هـ)، تفسير، تحقيق أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، ط ١ (١٤١٧)، ٣٠٠/١. ابن العربي، محمد بن عبد الله الأندلسي (ت: ٥٤٣هـ)، أحكام القرآن، علي محمد البجاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١ (ب.ت)، ١١١/١-١٣١. ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام المحاربي (ت: ٥٤٢هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤٢٢)، ٢٤٨/١.

٥- أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤١٣هـ)، ٢٣٥/١. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت: ٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض (١٤٢٣)، ٢٦٢-٢٦٣.

وترك قرابته محتاجين، فبئسما صنع^(١).

وقد ذهب ابن حزم إلى أن الوصية فرض على كل من ترك مالا^(٢). وفي كتاب الفروع لابن مفلح أن من اختيارات أبي بكر عبد العزيز «من الطبقة الثالثة من فقهاء الحنابلة»^(٣) وجوب الوصية لقريب غير وارث^(٤). ونقل ابن قدامه عنه الحديث عن وجوب الوصية بقوله: «وقال أبو بكر عبد العزيز هي واجبة للأقربين الذين لا يرثون»^(٥).

وقد أفاض ابن حزم في الدفاع عن القائلين بوجوب الوصية، إلى أن قال: «مسألة: الوصية فرض على كل من ترك مالا، رويانا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَا حَقُّ أَمْرِي مُسْلِمٌ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ»^(٦). قال ابن عمر رضي الله عنه: ما مرت علي ليلة منذ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك إلا وعندي وصيتي»^(٧).

وتابع ابن حزم قائلاً: «ورويانا إيجاب الوصية من طريق ابن المبارك عن عبد الله بن عوف عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه من قوله، ومن طريق عبد الرزاق عن الحسن بن عبيد الله قال: كان طلحة والزبير يشددان في الوصية، وهو قول عبد الله بن أبي أوفى، وطلحة بن مطرف، وطاووس، والشعبي، وغيرهم. وهو قول ابن سليمان وجميع أصحابنا... وأما قولهم: إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوص؛ فإنه تصدق بجميع ماله، وهذه وصية»^(٨).

١- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (مرجع سابق)، ٢/٢٦٤.

٢- ابن حزم، المحلى (مرجع سابق)، ٩/٣١٢-٣١٣. ابن قدامة، المغني (مرجع سابق)، ٨/٣٩١.

٣- انظر ترجمته في: ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي (ت: ١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار ابن كثير، دمشق، ط١ (١٤٠٦)، ٣/٤٥.

٤- ابن مفلح المقدسي، أبو عبد الله محمد الحنبلي، الفروع، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط٢ (١٣٨١هـ)، ٤/٩٦. وانظر: ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (مرجع سابق)، ٣/٤٥. الفراء، أبو الحسين محمد بن الحسين أبو يعلى، طبقات الحنابلة، دار المعرفة، بيروت (ب.ت)، ٢/١١٩ وما بعدها.

٥- ابن قدامه، المغنى (مرجع سابق)، ٦/٤١٥.

٦- أخرجه البخاري في صحيحه. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار الجيل، بيروت، (مصورة عن الطبعة اليونانية)، كتاب الوصايا، باب الوصايا، ٢/١٠٠٥٠. حديث رقم: ٢٥٨٧. قال المناوي في فيض القدير: «رواه مالك وأحمد في مسنده ومتفق عليه (البخاري ومسلم) والأربعة (أبو داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجه) عن ابن عمر. المناوي، محمد عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير، تحقيق أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤١٥هـ)، ٥/٤٤١. حديث رقم: ٧٨٩٣.

٧- البخاري، صحيح (مرجع سابق)، ٣/١٨٦. مسلم، صحيح (مرجع سابق)، ٢/١٢٤٩.

٨- ابن حزم، المحلى (مرجع سابق)، ٩/٣١٢. ويح، الرائد في علم الفرائض (مرجع سابق)، ٢٧٢.

وخلص ابن حزم إلى أنه: «فرض على كل مسلم أن يوصي لقرباته الذين لا يرثون إما رقا وإما لكفر وإما لأن هنالك من يحجبهم عن الميراث أو لأنهم لا يرثون، فيوصي لهم بما طابت به نفسه لا حد في ذلك، فإن لم يفعل أعطوا ولا بد ما رآه الورثة أو الوصي»^(١).

وقال أبو بكر عبد العزيز: «هي واجبة للأقربين الذين لا يرثون، وهو قول داود، وحكى ذلك عن مسروق وطاووس وإياس وقتادة وابن جرير، واحتجوا بالآية، وخبر ابن عمر^(٢)، وقالوا نسخت الوصية للوالدين والأقربين الوارثين وبقيت فيمن لا يرث من الأقربين»^(٣).

ثم استدل الذين قالوا بالفرضية بأن الآية توجب الوصية للوالدين والأقربين لأن «كتب» بمعنى فرض، وأن تحديد الموصى لهم بينته الآية بالوالدين ثم الأقربين حسب ما يرى الموصي، ثم نسخت الوصية للوالدين والأقربين بآية الميراث، وبقي حكم الوصية على أصله الوجوب في حق من لا يرث من الأقربين»^(٤).

وقد استند واضعو القانون لما يلي من أصول الشرع :

١. الآية الكريمة: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾^(٥) فهذه الآية وإن أجمع جمهور الفقهاء على أنها منسوخة بالكلية، إلا أن جمعا من التابعين ومن بعدهم قالوا أن المنسوخ هو وجوب الوصية للوارث من الأقربين فقط، وليس للأقربين مطلقاً، ومنهم سعيد بن المسيب، وأحمد بن حنبل، والطبري، وابن حزم وغيرهم كما بينا من قبل.

قال الطبري: «فإن قال قائل: أو فرض على الرجل ذي المال أن يوصي لوالديه وأقربيه الذين لا يرثونه؟ قيل نعم. فإن قال: فإن هو فرط في ذلك فلم يوص لهم، أيكون مضيعاً فرضاً يجرح بتضييعه؟ قيل نعم. فإن قال: وما الدلالة على ذلك؟ قيل: قول الله تعالى ذكره: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ فأعلم أنه قد كتبه علينا وفرضه،

١- ابن حزم، المحلى (مرجع سابق)، ٣١٤/٩.

٢- يقصد الحديث الذي رواه ابن عمر وهو: «أن رسول الله قال: ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي به يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده». تم تخريجه، رقم ٦٠، صفحة ٢٢، الهامش.

٣- ابن قدامة المقدسي، المغني (مرجع سابق)، ٤٤٤/٦.

٤- الطبري: جامع البيان (مرجع سابق)، ١٤٦/٢. ابن العربي: أحكام القرآن، ١٠٢/١. الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي (ت: ٢٧٠هـ)، أحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤١٥)، ٢٣١/١. ابن حزم، المحلى (مرجع سابق)، ٣١٤/٩.

٥- البقرة، ١٨٠.

كما قال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾^(١).

ولا خلاف بين الجميع أن تارك الصيام وهو عليه قادر مضيع بتركه فرضاً لله عليه، فكذلك هو بترك الوصية لوالديه وأقربيه وله ما يوصي لهم فيه، مضيع فرض الله عز وجل^(٢).

ويذكر الطبري أن ظاهر الآية العموم في كل والد ووالدة والقريب، والمراد بها في الحكم البعض دون الجميع، وهو من لا يرث دون من يرث. واختار الطبري القول بوجوب الوصية لمن لا يرث.

وأيد النحاس وابن العربي ما ذهب إليه الطبري من أن الآية محكمة لا نسخ فيها، وأن هذا من باب التخصيص، منوهين إلى صحة الآثار الواردة في وجوب الوصية.

وكذلك ذهب أبو مسلم الأصفهاني (ت: ٢٢٢هـ): إلى أن آية الوصية محكمة غير منسوخة، نقل ذلك عند الفخر الرازي (ت: ٦٠٦هـ) وقرر مذهبه.

والرجح، والله أعلم، بأنها ليست بمنسوخة؛ لإمكان التخصيص؛ فيقال: إن قوله تعالى: ﴿لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ مخصوص بما إذا كانوا وارثين؛ بمعنى أنهم إذا كانوا وارثين فلا وصية لهم، اكتفاء لما فرضه الله لهم من الموارث؛ وتبقى الآية على عمومها فيمن سوى الوارث.

والقاعدة الترجيحية تقول: «إذا وقع التعارض بين احتمال النسخ واحتمال التخصيص فالتخصيص أولى».

٢ - القواعد الفقهية: أخذ ذلك من قاعدة: أن أمر الإمام بالمندوب أو المباح، يجعله واجباً. حيث استدلوا ببعض القواعد الفقهية التي تعطي ولي الأمر حق تقييد المباح لما يراه من المصلحة العامة، ومتى أمر به وجبت طاعته وأن أمره ينشئ حكماً شرعياً. ومفاد القاعدة: "أن تصرف الأمام وكل من ولي شيئاً من أمور المسلمين يجب أن يكون مقصوداً به المصلحة العامة، أي بما فيه نفع لعموم من تحت أيديهم وما لم يكن كذلك لم يكن صحيحاً ولا نافذاً شرعاً". فإذا ألزم به ولي الأمر «فإن طاعته واجبة في هذا المعروف لأنه تصرف فيه المصلحة». ولذلك فإن لولي الأمر أن يحدد الأقربين بأولاد الأولاد وإعطائهم نصيب أبيهم من الميراث كما لو كان حياً.

ولقد كان من القواعد التي قررها أهل العلم في ذلك الباب أن «تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة»، ومفاد القاعدة: أن تصرف الأمام وكل من ولي شيئاً من أمور المسلمين يجب أن يكون

١ - البقرة، ١٨٢.

٢ - الطبري، جامع البيان (مرجع سابق)، ٦٨/٢.

مقصودا به المصلحة العامة، أي بما فيه نفع لعموم من تحت أيديهم وما لم يكن كذلك لم يكن صحيحا ولا نافذا شرعاً .

وقد أخذ بعض العلماء من هذه القاعدة أن لولي الأمر المسلم سلطة تقييد المباح، أو الإلزام به ، منهم الحنفية وهو قول عند المالكية وبه قال السبكي وغيره من الشافعية . وأغلبية العلماء في العصر الحديث .

٤- ضرورة معالجة مشكلة أبناء الابن المتوفى الذين قد يكونون من الفقراء .

٥- إقامة العدل والإنصاف ورفع الظلم الواقع بأبناء الأبناء مع العلم أنه قد يكون الأب المتوفى قد ساهم في تكوين الثروة التي خلفها الجدود وورثها الأعمام وبنوهم فيكون من العدل والإنصاف إعطاؤهم بالوصية الواجبة ما كان يستحقه أبوهم لو كان حياً .

قال الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي في تفسيره: «يبقى الحكم فيمن لم يرثوا من الوالدين الممنوعين من الإرث وغيرهما من حجب شخص أو وصف فإن الإنسان مأمور بالوصية لهؤلاء وهم أحق الناس ببره .

وهذا القول تتفق عليه الأمة ويحصل به الجمع بين القولين المتقدمين لأن كلاً من القائلين بهما كل منهم لاحظ ملحظاً واختلف المورد .

فهذا الجمع يحصل الاتفاق بين الآيات فإن أمكن الجمع كان أحسن من ادعاء النسخ الذي لم يدل عليه دليل صحيح، فالصحيح وجوب الوصية للأقارب غير الوارثين» .

المطلب الرابع: مقدار الوصية الواجبة :

هناك اتفاق في التشريعات، أنه إذا أوصى قبل الوفاة لمن يستحقون الوصية الواجبة بأكثر من القدر الذي أوجبه الوصية، تكون الزيادة هنا من باب الوصية الاختيارية. وإن كان قد أوصى بأقل من القدر المحدد، وجبت الوصية بما يكمله . واتفقوا كذلك على أنه لا يجوز أن تزيد الوصية الواجبة في جميع الأحوال عن حدود الثلث .

لقد حددت بعض القوانين ، مقدار الوصية الواجبة، بمقدار نصيب الأصل الذي كان يستحقه، على فرض أنه حي، بشرط ألا تزيد عن ثلث التركة الباقية، بعد تنفيذ حقي الدين والتجهيز. فإذا أوصى بأكثر من نصيبه، كانت الزيادة، كما أوضحنا، وصية اختيارية، موقوفة على إجازة، إذا أجازها الورثة نفذت، وإن لم يجيزوها بطلت. أما إذا أجازها البعض ورفضها البعض الآخر، فإنها

تتفد في حق من أجازها. فإذا أوصى بأقل مما كان يستحقه من والده لو كان حياً، فإن نصيبه يكمل له بما يستحقه. وإذا لم يوص لهم بشيء، وجب لهم مثل نصيب أصلهم، ما دام في حدود الثلث.

وبعض القوانين نصت على أن مقدار الوصية الواجبة هو: حصة أولاد الابن الإرثية، مما يرثه أبوهم المتوفى قبل أصله، على فرض أن هذا الأب توفي بعد أصله لا قبله، أي الجد المتوفى أخيراً بشرط: ألا يتجاوز ذلك ثلث التركة، وتوزع تلك الحصة بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين.

مثال: يفرض أن الأب متوفى بعد أصله، فتحسب حصته من التركة، ثم تحسب حصة الأولاد منها، وتعطى لهم ثم يرد الباقي على التركة الأولى، فإذا زاد ما يستحقونه عن الثلث نفدت في الثلث فقط، ورد الباقي للتركة الأولى.

فالقانون المصري في المادة ٧٦ والقانون الأردني في الفقرة «أ» من المادة ١٨٢ نصا على أن مقدار الوصية الواجبة لهؤلاء الأحماد هو حصة أبيهم، لا حصتهم منها، بشرط أن لا تتجاوز ثلث تركة المتوفى الأصل.

وبذلك يتبين الفرق بين التشريعات المصرية والأردنية السورية، أن القانون المصري والقانون الأردني يعطيان الحفيد كامل حصة أبيه المتوفى من ثلث التركة، بينما في القانون السوري يعطى الحفيد ما يأخذه من حصة أبيه.

وفي هذا تطرف من القانونين المصري والأردني، إذ تترتب عليه أن تستحق بنت الابن من التركة أكثر مما تستحق البنت في كثير من الأحوال.

المطلب الخامس: شروط استحقاق الوصية الواجبة

بما أن هذه الوصية مفروضة بحكم القانون، فلا توجد فيها شروط شكلية ولا شروط تتعلق بالموصي، ولكن شروطها تنحصر مبدئياً في الموصى لهم والموصى به، وهي الآتي:

١ - أن يكون الموصى له فرعاً للميت.

٢ - ألا يكون هؤلاء الأحماد من الوارثين في تركة جدهم، وإلا لم يستحقوا شيئاً من التركة، سواء كان هذا الإرث أقل أم أكثر من الوصية الواجبة، لأن الوصية الواجبة وجبت للفرع تعويضاً عما فاته من ميراث أصله، فلا يمنحه القانون شيئاً.

٣ - أن لا يكون الأصل كان قد أوصى لهم شيئاً، أو أعطاهم بلا مقابل في حياته بمثل ما يستحقونه

من الوصية الواجبة، وإلا لم يستحقوا شيئاً من الوصية الواجبة. فإن كان ما أوصى به الجد المتوفى أو ما أعطاهم إياه في حياته أقل من نصيبهم لو أخذوا الوصية الواجبة، فيكمل لهم باقي حصتهم على أساس نظرية الوصية الواجبة.

٤- أن يكون الولد المتوفى قد مات في حياة المورث حقيقة أو حكماً أو مات معه، لأنه في هذه الحالة يكون ميتاً عند موت الجد، فلا يستحق شيئاً من الميراث وبالتالي يحرم أولاده من ميراث جدهم، أما إذا مات والد الأحفاد بعد أصله فإنه يستحق الميراث من أصله وبالتالي يرث أولاده من تركته ولا يأخذون شيئاً بالوصية الواجبة .

٥- أن يكون المستحق للوصية الواجبة غير محجوب بأصله.

٦- أن يكون المستحق للوصية الواجبة غير ممنوع من إرث أصله، كأن كان قاتلاً أو لاختلاف الدين، فإنه لا يستحق وصية واجبة. .

٧- هذه الوصية الواجبة مقدمة على الوصايا الاختيارية في الاستيفاء من ثلث التركة، حيث القانون على أن الوصية الواجبة مقدمه على غيرها من الوصايا الاختيارية الأخرى في الاستيفاء من ثلث التركة ولو كانت واجبة ديانة، كالوصية بفدية الصوم لأنها أكد منها حيث إن لها مطالب من العباد ، وسواء أكان المتوفى قد أوصى لهم بحقهم أم لم يوص لهم، وكانوا قد استحقوها بحكم القانون فإنهم يأخذونها. فان استوعب الثلث جميع الوصايا، الواجبة والاختيارية، نفذت كلها، وان لم يستوعبها نفذت الوصية الواجبة أولاً، ثم ببقية الوصايا بحسب إحكام تراحم الوصايا.

الخاتمة

وجد التفكير بتشريع الوصية الواجبة قانوناً، أن الشخص الذي يموت في حياة أبيه أو أمه، قد يحرم أولاده من الميراث الذي كان يستحقه، لو عاش إلى ما بعد وفاة أحد والديه، وذلك بسبب وجود من يحجبهم عن الميراث، فيؤول أمرهم إلى الحاجة والعوز مع أن أعمامهم يكونون في سعة من العيش. فيخلل التوازن في الأسرة الواحدة، وقد يكون هذا المال الموروث من جهد الولد المتوفى أو أسهم فيه بنصيب كبير. وقد يكون هؤلاء الحفدة في رعاية جدهم أو جدتهم ينفق عليهم. فإذا مات انقطع هذا الإنفاق، فكانت الوصية لهذه المشكلة، تمشياً مع روح التشريع الإسلامي في توزيع الثروة على أساس من العدل والمنطق . فإذا مات الولد في حياة أبويه، وخلف وراءه أولاداً، ثم مات أبواه أو أحدهما ، فالميراث لأولاد هذا الولد مع إخوته، فليس من الحكمة، بنظر المشرعين، أن يترك أولاد ذلك الولد، يقاسون العوز والفقر والحاجة، بعد أن ذاقوا ألم اليتيم، بسبب فقد العائل،

الذي لو قدر له أن يعيش إلى موت أبويه، لورث كما ورث إخوته، لهذا فقد جعل الله لهؤلاء الأولاد حقاً في التركة التي خلفها جدهم أو جدتهم.

لقد عالج الشرع الحنيف هذه المسألة، بأن أعطى حقاً للجد أن يوصي لأولاد ابنه المتوفى في حياته بشيء من ماله، حتى يكفيهم متطلبات الحياة، ويبعدهم عن سؤال الناس، أو سلوك الوسائل المحرمة لجمع المال، لأنه ليس من الحكمة أن يترك أولاد ذلك الولد يقاسون الفقر والحاجة، بعد أن قاسوا ألم اليتيم لفقد العائل، الذي لو قدر له أن يعيش إلى موت أبويه لورث، كما ورث إخوته، لهذا جعل الله لهؤلاء الأولاد حقاً في التركة التي خلفها جدهم أو جدتهم عن طريق الوصية الواجبة.

أما مقدار الوصية الواجبة، فقد حددته بعض القوانين، كالأردني والمصري مقدار الوصية الواجبة، بمقدار نصيب الأصل الذي كان يستحقه، على فرض أنه حي، بشرط ألا تزيد عن ثلث التركة الباقية. وبعض القوانين، كالقانون السوري، على أن مقدار الوصية الواجبة هو: حصة أولاد الابن الإريثية، مما يرثه أبوه المتوفى قبل أصله.

والفرق بين التشريعات المصرية والسورية والأردنية، فأن التشريعات المصرية والأردنية تعطي الحفيد كامل حصة أبيه المتوفى من ثلث التركة، بينما في القانون السوري يعطى الحفيد ما يأخذه من حصة أبيه. وفي هذا تطرف من القانونين المصري والأردني، إذ تترتب عليه أن تستحق بنت الابن من التركة أكثر مما تستحق البنت في كثير من الأحوال.

لقد كان هناك بعض الاجتهادات من بعض العلماء والمذاهب على مر التاريخ الإسلامي، بما يخص بعض تفصيلات الميراث ومسائله، كالمسألة العمرية والمسألة المنبرية، وميراث الجدات مع الإخوة، حيث روي عن عمر بن الخطاب أنه له في الجد مائة قضية، كلها ينقض بعضها بعضاً. وقال عند موته: أشهدكم أنني لم أقض في الجد قضاءً، والسبب في ذلك، أنه لم يرد نص صريح في كتاب الله، أو في سنة رسوله. وكذلك ميراث ذوي الأرحام، فالأصل في مذهب الشافعية، أنه لا ميراث لهم، وأفتى المتأخرون من أصحاب هذا المذهب بميراثهم، إذا لم يوجد أحد من ذوي الفروض أو العصبات، فمن انفرد منهم حاز كل المال. فقد جاء في «نهاية المحتاج»: «فإن لم يوجد صاحب سهم ولا عاصب، صرف المال إلى ذوي الأرحام، وهم عشرة أصناف...».

إن ما عليه قانون الوصية الواجبة، أن الوصية تجب هنا لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات فقط، وتجب لأولاد الأبناء، وإن نزلت طبقاتهم، بإجماع من قالوا بالوصية الواجبة، بشرط ألا يكون بينه

وبين الميت أنثى. وفي رأي البعض تجب فقط لأولاد الذكور دون أولاد الإناث.

والحقيقة إن قوله تعالى: ﴿وَالْأَقْرَبِينَ﴾ لفظ عام في جميع الأقربين، وهم من يجتمعون مع الميت في الأب الذي به يعرف إذا نسب، ومن جهة أمه كذلك أيضاً، هو من يجتمع مع أمه في الأب الذي يعرف بالنسبة إليه، لأن هؤلاء في اللغة، أقارب فيشمل الأحفاد والإخوة وأولادهم، ويشمل الأعمام والأخوال وأولادهم، وغيرهم من الأقارب، فتخصيصه بالأحفاد الذكور فقط، أمر لا دليل عليه، ولا يتفق مع طبيعة الأمور. فتوريث أولاد البنات محقق للمعنى الذي استندت إليه أصل الوصية الواجبة .

أضف إلى ذلك أن أولاد البنات قد يتساووا مع أولاد الابن في الحاجة والعوز، فلا معنى لقصرها على فريق دون الآخر.

وقصر بعض الأقارب الذين يستحقون هذه الوصية على الأحفاد الذكور فقط، وأعطاهم نصيب أبيهم، قد يفهم من القانون أن هذا هو مذهب ابن حزم، والحقيقة أن هذا ليس مذهبه، فابن حزم لا يخص الوصية بالأحفاد، بل ذكر بأن الوصية الواجبة تكون لجميع الأقارب غير الوارثين، ويوجب على الموصي أن يوصي لثلاثة من أقاربه على الأقل، لأن هذا هو أقل الجمع. يقول ابن حزم ما نصه: " وفرض على كل مسلم أن يوصى لقاربه الذين لا يرثون، إما لرق وإما لكفر وإما لأن هنالك من يجلبهم عن الميراث، أو لأنهم لا يرثون أصلاً، فيوصى لهم بما طابت وجادت به نفسه، لا حد في ذلك، فإن لم يفعل أعطوا. فإن كان والداه أو أحدهما على الكفر أو مملوكاً، ففرض عليه أن يوصى لهما أو لأحدهما، إن لم يكن الآخر كذلك، فإن لم يفعل أعطى أو أعطيا من المال، ثم يوصى فيما شاء بعد ذلك، فإن أوصى لثلاثة من أقاربه المذكورين أجزأه .

إن قول ابن حزم بوجوب الوصية للأقرباء من غير الوارثين، الذي استدل به القائلون بالوصية الواجبة، لم يحددها بأولاد الابن المتوفى قبل أبيه، ولا بالفروع أصلاً، وليس له التحديد، كون الآية جاءت مطلقة من كل قيد إلا كونهم أقرباء.

ومن خلال الاطلاع على الموجبات لتشريع قانون الوصية الواجبة، في جميع الدول العربية، نلاحظ أن هذه الوصية نبعت من بعد عاطفي وإنساني، لذلك عمت فرع من مات في حياة أبيه سواء أكان ذكراً أم أنثى، فلا مجال على اقتصارها على فرع الابن الذكر فقط.

من هنا، فإن الباحث يوصي بأن يشمل قانون الأحوال الشخصية الأردني أولاد البنات وعدم الاقتصار على أولاد الذكور كما هو الحال في القانون الأردني الجديد والقديم على حد سواء.

المراجع

أ

- الأزرع، ريم عادل، الوصية الواجبة دراسة فقهية مقارنة، الجامعة الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، غزة (٢٠٠٨).
- الأشقر، عمر سليمان، الواضح في شرح قانون الأحوال الشخصية الأردني، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان (٢٠٠١).
- الأصبحي، مالك بن أنس (ت: ٢٧٩هـ)، الموطأ، تحقيق سعيد محمد اللحام، دار إحياء العلوم، بيروت، ط ١ (١٤٠٨).
- أطفيش، محمد بن يوسف، شرح كتاب النيل وشفاء العليل، مكتبة الإرشاد، جدة، دار الفتح، بيروت (١٣٩٢هـ).
- آل الشيخ، عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم، أحكام الشريعة بين التطبيق والتدوين، مجلة أضواء الشريعة، كلية الشريعة، الرياض، العدد ٤،
- الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت (١٤٠٥).
- الأنصاري، أبو يحيى زكريا بن محمد الشافعي، أسنى المطالب شرح روض الطالب، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة (ب.ت).

ب

- البابرتي، أكمل الدين محمد بن محمود، (ت: ٧٨٦هـ)، شرح العناية على الهداية، بذيل شرح فتح القدير، دار الفكر، بيروت (ب.ت).
- الباز، سليم رستم اللبناني، شرح المجلة، مجلة الأحكام العدلية الفقهية، دار إحياء التراث العربي، بيروت (ب.ت).
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار الجيل، بيروت، (مصورة عن الطبعة اليونانية).
- أبو البصل، عبد الناصر موسى، أحكام التركات في الفقه والقانون، جامعة اليرموك، إربد (١٩٩٧).
- أبو البصل، عبد الناصر، الحكم القضائي في الشريعة والقانون، دار النفائس، عمان، ط ١ (٢٠٠٠).
- براج، جمعة محمد، أحكام الميراث في الشريعة الإسلامية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط ١ (١٩٨١).
- بلعقيد، عبد الرحمن، علم الفرائض: الموارث. الوصية. تصفية التركة، بدون اسم ناشر (١٩٩٨).
- البهوتي، يونس بن إدريس (ت: ١٠٥١ هـ)، كشف القناع على متن الإقناع، دار الفكر، بيروت (١٤٠٢).
- بودلاحة، محمد، محاضرات في علم الوصايا فقها وعملا، فاس (٢٠٠٦).
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ (١٤١٤هـ).

ت

- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت: ٢٧٩هـ)، السنن، تحقيق صدقي محمد جميل العطار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (١٤١٤).

- التسولي، أبو الحسن علي بن عبد السلام، البهجة في شرح تحفة الحكام، لأبي بكر محمد بن محمد بن عاصم الأندلسي، وبهامشه شرح الإمام أب عبد الله محمد التاودي المسمى بحلي المعاصم لبنت فكر بن عاصم على التحفة المذكورة، مصطفى البابي الحلبي مصر (١٣٧١).

- ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، تفسير آيات أشكلت، تحقيق عبد العزيز بن محمد الخليفة، مكتبة الرشد، الرياض، ط١ (١٤١٧).

- ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم الحراني، مجموع الفتاوى، جمع ناصر بن حمد الفهد، دار أضواء السلف، الرياض، ط١ (١٤٢٣).

ث

- الثميري، فهد بن إبراهيم، تقييد المباح في الفقه والنظام، رسالة ماجستير، قسم السياسة الشرعية، المعهد العالي للقضاء، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض (١٤١٥هـ).

ج

- الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي (ت: ٣٧٠هـ)، أحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤١٥).

- جعفر، حمزة أمين أحمد الوصية الواجبة في القانون المقارن، مجلة العدل، السنة التاسعة، العدد الثاني والعشرين،

- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن علي بن محمد القرشي التيمي (ت: ٥٦٧هـ)، نواسخ القرآن، تحقيق محمد أشرف الملباري، نشر الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة (١٤٠٤).

- الجوهرى، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢ (١٣٩٩).

- الجيلاني، منير قاسم صالح، الوصية الواجبة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، اليمن (٢٠٠٤).

ح

- الحاكم، محمد بن عبد الله أبو عبد الله النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ)، المستدرک على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤١١).

- ابن حبان، أبو حاتم محمد التيمي (ت: ٣٥٤هـ)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢ (ب.ت).

- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة، ط٤ (١٤٠٨هـ).

- ابن حجر الهيتمي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد (ت: ٩٧٣هـ)، الفتاوى الفقهية الكبرى، مطبعة أحمد حنفي، مصر (ب.ت).

- الحجوي، محمد بن الحسن، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، دار التراث، القاهرة (١٣٩٦).

- الحربي، حسين بن علي بن حسين، قواعد الترجيح عند المفسرين، دار القاسم، الرياض، ط١ (١٩٩٦).

- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الظاهري (ت: ٤٥٦هـ)، المحلى، تحقيق محمد منير الدمشقي، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ط١ (١٣٥٢).

- حسين، أحمد فراج إمام، محمد كمال، نظام الإرث والوصايا والأوقاف في الفقه الإسلامي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت (٢٠٠٢).

- الخطاب، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن (ت: ٩٥٤هـ)، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت (١٩٧٨).

- ابن حميد، صالح بن عبد الله، الجامع في فقه النوازل، مكتبة العبيكان، ط١ (١٤٢٤هـ).

- حمدي، محمد بن محمد حجر ظافري، المتون الفقهية وصلتها بتقنين الفقه، دار البلاد للطباعة والنشر، جدة (ب.ت).

- ابن حنبل، أحمد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، المسند، مؤسسة قرطبة، مصر (ب.ت).

خ

- الخطيب الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، تحقيق محمد خليل عيتاني، دار المعرفة، بيروت، ط١ (١٤١٨).

- خليفة، محمد طه أبو العلا، أحكام المواريث، دار السلام، القاهرة (٢٠٠٤).

د

- الدارقطني، علي بن عمر (ت: ٣٨٥هـ)، سنن الدارقطني، وبذيله التعليق المغني على الدارقطني، لأبي الطيب محمد آبادي، ط٤ (١٤٠٦).

- الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام، سنن الدارمي، تحقيق مصطفى ديب البغا، دار القلم، دمشق، ط١ (١٤١٢).

- الداني، عثمان بن سعيد المقرئ أبو عمرو (ت: ٤٤٤هـ)، السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراتها، رضاء الله المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، ط١ (١٤١٦).

- داود، أحمد محمد علي، الحقوق المتعلقة بالتركة بين الفقه والقانون، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط١ (٢٠٠٧).

- أبو داود، الإمام الحافظ بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت: ٢٧٥هـ)، سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،

- الدردير، أبو البركات أحمد بن محمد، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، دار المعارف، القاهرة، (١٩٨٦).

- الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفه (ت: ١٢٨٧هـ)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير: الدردير، أبو البركات أحمد بن محمد بن أحمد (ت: ١٢٠١هـ)، القاهرة، المطبعة الأميرية، مصر، ط٢ (١٣١٩).
- الدمياطي، السيد أبو بكر بكري محمد شطا، إعانة الطالبين على شرح ألفاظ المعين، المطبعة الميمنية، مصر (١٣٠٠هـ).

ر

- الرازي، ابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر (ت: ٢٢٧هـ)، تفسير، تحقيق أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، ط١ (١٤١٧).
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (ت: ٦٠٦هـ)، مفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت (١٤٠١).
- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت (١٩٨٦).
- الراغب الأصفهاني، الحسين بن الفضل، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق صفوان الداودي، دار القلم، دمشق، ط٢ (١٤١٨).
- الرملي، شمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة المصري الأنصاري (ت: ١٠٠٤هـ)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر (١٢٨٦هـ).

ز

- الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة الحكومة، الكويت (١٩٦٥).
- الزحيلي، وهبة، جهود تقنين الفقه الإسلامي، مؤسسة الرسالة، القاهرة، ط١ (١٩٧٨).
- الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، ط٢ (١٩٨٥).
- الزحيلي، وهبة، الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ط٢ (١٩٩٦).
- الزرقا، مصطفى، المدخل الفقهي العام، دار الفكر، دمشق، ط٩ (١٩٦٨).
- الزركشي، محمد بن بهادر بن عبد الله أبو عبد الله، المنشور في القواعد، تحقيق تيسير فائق أحمد محمود، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ط٢ (١٤٠٥).
- الزلمي، مصطفى إبراهيم، أحكام الميراث والوصية وحقوق الانتقال في الفقه الإسلامي المقارن والقانون، شركة الخنساء للطباعة بغداد، ط٢ (٢٠٠٠).
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت: ٥٢٨هـ)، أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٩٩٨).
- أبو زهرة، محمد، أحكام التركات والموارث، دار الفكر العربي، القاهرة (ب.ت).
- أبو زهرة، محمد، شرح قانون الوصية دراسة مقارنة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة (ب.ت).
- الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، دار الكتب الإسلامية، القاهرة (١٣١٣).

س

- سابق، سيد، فقه السنة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٧ (١٤٠٥هـ).
- السرخسي، أبو بكر محمد بن أبي سهل (ت: ٤٨٢هـ)، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، ط٣ (١٣٩٨هـ).
- السرطاوي، فؤاد عبد اللطيف، الوجيز في الوصايا والمواثيق، دار البقار، عمان، ط١ (٢٠٠٠).
- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله، تفسير ابن سعدي (تيسير الكريم المنان في تفسير كلام الرحمن)، مكتبة الرشد، الرياض، ط٤ (١٤٢٤هـ).
- سلطان، صلاح، الميراث والوصية بين الشريعة والقانون، سلطان للنشر، القاهرة (٢٠٠٦).
- سماره، محمد، أحكام وآثار الزوجية، شرح مقارن لقانون الأحوال الشخصية، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، ط١ (٢٠٠٢).
- السلمي، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام ابن أبي القاسم بن الحسن (ت: ٦٦٠هـ)، قواعد الأحكام في مصالح الأنعام، تحقيق محمود بن التلاميذ الشنقيطي، دار المعارف بيروت (ب.ت).
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١هـ)، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت (ب.ت).
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: ٩١١هـ)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (٢٠٠٠).

ش

- شاكر، أحمد محمد، الكتاب والسنة يجب أن يكونا مصدر القوانين، المكتبة السلفية، القاهرة (١٩٨٦).
- شهبون، عبد الكريم، الشافي في شرح مدونة الأسرة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء (٢٠٠٦).
- الشرييني، الخطيب، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، دار الفكر، بيروت (١٤١٥).
- الشرييني، محمد الخطيب الشافعي، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الفكر، بيروت (ب.ت).
- الشنشوري، عبد الله، فتح القريب المجيب بشرح كتاب الترتيب، مطبعة التقدم العلمية، مصر (١٣٤٥هـ).
- ابن أبي شيبه، أبو بكر عبد الله بن محمد المعروف (ت: ٢٢٥هـ)، المصنف، تحقيق وتصحيح عبد الخالق الأفغاني، الدار السلفية، بومباي، الهند (١٩٧٩).

ص

- الصنعاني، عبد الرزاق، تفسير عبد الرزاق الصنعاني (تفسير القرآن)، تحقيق مصطفى مسلم محمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١ (١٤١٠).

ط

- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٩٩٩).
- الطيالسي، سليمان بن داود (ت: ٢٠٤هـ)، مسند الطيالسي، دار المعرفة، بيروت (ب.ت).

ابن عابدين، محمد أمين (١٢٥٢هـ)، حاشية رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر، بيروت، ط٢ (١٣٨٦).
ابن عابدين، محمد أمين الحنفي، رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، مكتبة البابي الحلبي، القاهرة، ط٢ (١٤٠٤).

- عبد التواب، معوض، موسوعة الأحوال الشخصية، منشأة المعارف، الإسكندرية (١٩٩٨).

- عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، أحكام الشريعة بين التطبيق والتدوين، مجلة أضواء الشريعة، الصادر عن كلية الشريعة بالرياض، العدد ٤، ص ١٣.

- أبو عبيد، القاسم بن سلام البغدادي (ت: ٢٢٤هـ)، الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن، دراسة وتحقيق محمد بن صالح المديفر، مكتبة الرشد، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الرياض (١٤١١).

- العدوي، علي الصعيدي، حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني، تحقيق محمد عبد الله شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت (١٩٩٧).

- ابن العربي، محمد بن عبد الله الأندلسي (ت: ٥٤٣هـ)، أحكام القرآن، علي محمد البجاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١ (ب.ت).

- ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله، القبس في شرح الموطأ، تحقيق محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١ (١٩٩٢).

- عرفة، الهادي سعيد، أحكام التركات والمواريث في الفقه الإسلامي والقانون وقضاء النقض المصري، مكتبة حقوق المنصورة، القاهرة (١٩٩٤-١٩٩٥).

- عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام ابن أبي القاسم بن الحسن السلمي (ت: ٦٦٠هـ)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، تحقيق محمود بن التلاميذ الشنقيطي، دار المعارف بيروت (ب.ت)

- العيزي، «محمد رامز» عبد الفتاح، الميراث والوصية ووصية القانون في الشريعة الإسلامية، جبهة للنشر والتوزيع، عمان (٢٠٠٣).

- ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام المحاربي (ت: ٥٤٢هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤٢٢).

- عlish، محمد بن أحمد المصري المالكي (ت: ١٢٩٩ هـ)، منح الجليل شرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت (١٤٠٩).

- ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي (ت: ١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار ابن كثير، دمشق، ط١ (١٤٠٦).

- العنسي، أحمد بن قاسم اليماني الصنعاني، التاج المذهب لأحكام المذهب: شرح متن الأزهار في فقه الأئمة الأطهار، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط١ (١٣٦١ هـ).

- أبو العيينين، بدران، تاريخ الفقه الإسلامي ونظرية الملكية والعقود، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١ (١٩٩٩).

- أبو العنين، بدران، المواريث والوصية والهبة في الشريعة الإسلامية والقانون، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة (ب.ت).

غ

- الغامدي، محمد بن علي بن عبدان، المرويات والآراء في النسخ من خلال تفسير ابن جرير الطبري جمعاً ودراسة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، كلية الدعوة وأصول الدين (١٤٢٠).

- الغزي، محمد صدقي بن أحمد البورنو أبو الحارث، موسوعة القواعد الفقهية، مكتبة التوبة، الرياض (١٤١٨).

ف

- ابن فارس، أحمد بن زكريا أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت (١٣٩٩).

الفراء، أبو الحسين محمد بن الحسين أبو يعلى، طبقات الحنابلة، دار المعرفة، بيروت (ب.ت).

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (ت: ١٧٥ هـ)، العين، مؤسسة دار الهجرة، إيران، ط ٢ (١٤٠٩).

الفرضي، إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم، العذب الفائض شرح عمدة الفارض، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط ١ (١٣٧٢).

الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢ (١٤٠٧).

الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مكتبة لبنان، بيروت (١٩٨٧).

ق

القادري، محمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي (ت: ١٢٨ هـ)، تكملة البحر الرائق، لابن نجيم، المطبعة العلمية، مصر (١٨٩٣).

قاضي زاده، شمس الدين أحمد (ت: ٩٨٨ هـ)، نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار، تكملة فتح القدير، مطبوع معه الهداية للمرغيناني، شرح العناية للبابرتي، حاشية سعد جلبي على العناية يلي فتح القدير، دار الفكر، بيروت، ط ٢ (ب.ت).

قانون الأسرة، سلسلة نصوص تشريعية وتنظيمية، منشورات المجلة المغربية لقانون الأعمال والمقاولات، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط ١ (٢٠٠٤).

قblان، هشام، الوصية الواجبة في الإسلام، منشورات عويدات، بيروت، ط ٢ (١٩٨٥).

ابن قدامه، عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي، المغني، دار المنار، القاهرة (١٣٦٧).

ابن قدامه، موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد (ت: ٦٢٠ هـ)، عمدة الفقه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢ (١٤١٢ هـ).

قدري، محمد باشا (ت: ١٣٠٦ هـ)، الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية شرحه لمحمد زيد الأبياري،

- تحقيق محمد أحمد سراج، على جمعة محمد، دار السلام، القاهرة، ط ١ (٢٠٠٦).
- القرضاوي، يوسف: الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد، بيروت، مؤسسة الرسالة (١٩٨٩).
- القرضاوي، يوسف، مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، مكتبة وهبة، القاهرة (١٩٩٠).
- القطان، مناع، التشريع والفقه في الإسلام تاريخاً ومنهجاً، مؤسسة الرسالة، بيروت (١٩٨٢).
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت: ٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض (١٤٢٣).
- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين (ت: ٧٥١هـ)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة (١٩٦٨).
- ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين (ت: ٧٥١هـ)، البدائع في علوم القرآن، تحقيق يسري السيد محمد، دار المعرفة، بيروت، ط ١ (١٤٢٤).
- القليوبي، شهاب الدين (ت: ١٠٦٩هـ)، عميرة، أحمد البرلسي (ت: ٩٥٧هـ)، حاشيتا قليوبي وعميرة على حاشية على شرح المحلى على منهاج الطالبين، للنووي (ت: ٦٧٦هـ)، دار إحياء الكتب العربية، مصر (١٣٢٧هـ).
- لـ
- الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد (ت: ٥٨٧هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتاب العربي، بيروت (١٤٠٢هـ).
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي أبو الفداء عماد الدين (ت: ٧٧٤هـ)، تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير)، دار الجليل، بيروت، ط ٢ (١٤١٠).
- الكلببولي، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده (ت: ١٠٧٨هـ)، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤١٩هـ).
- م
- ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت: ٢٧٥هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي (ب.ت).
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤١٩).
- المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت: ٢٨٥هـ)، الكامل في اللغة والأدب، مؤسسة المعارف، بيروت، ط ١ (١٤٢٠).
- مجلة البحوث الإسلامية، مجلة البحوث الإسلامية، مجلة تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، السعودية، العدد ٣٣.
- المحاميد، شويش، مسيرة الفقه الإسلامي المعاصر وملاحمه، جمعية عمال المطابع، عمان، ط ١ (٢٠٠١).
- المرداوي، علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد الحنبلي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الجيزة، ط ١ (١٤١٥هـ).

المرغيناني، برهان الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني (ت: ٥٩٣هـ)، الهداية شرح بداية المبتدي، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر (ب.ت).

مصطفى، إبراهيم وزملاؤه، المعجم الوسيط، دار المعارف، بيروت (١٩٨٠).

ابن مفلح المقدسي، أبو عبد الله محمد الحنبلي، الفروع، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط٢ (١٣٨١هـ).

ابن مفلح، الحنبلي المقدسي، المبدع شرح المقنع، المكتب الإسلامي، بيروت (١٤٠٠).

المقدسي، بهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم (ت: ٦٢٤هـ)، العدة شرح العمدة، دار الحديث، القاهرة (١٤٢٤).

المناوي، محمد عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير، تحقيق أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤١٥هـ).

ابن منصور، سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني المكي (ت: ٢٢٧هـ)، سنن، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت (١٣٧٨).

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، دار صادر، بيروت (ب.ت).

المناوي، محمد عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير، تحقيق أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤١٥هـ).

المواق، محمد بن يوسف (ت: ٨٩٧هـ)، التاج والإكليل لمختصر خليل، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤١٦).

الميمان، ناصر بن عبد الله، نظرة فقهية للإرشاد الجيني، مجلة الدعوة السعودية، العدد ٢٢٤٥، السبت ١٧ جمادى الثانية ١٤٣١.

ن

النبهان، محمد فاروق، المدخل للتشريع الإسلامي، دار القلم، بيروت، ط٢ (١٩٨١).

ابن نجيم، زين العابدين بن إبراهيم بن محمد الحنفي (ت: ٩٧٠هـ)، الأشباه والنظائر مذهب أبي حنيفة النعمان، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤٠٠).

ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم الحنفي (ت: ٩٧٠هـ)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، المطبعة العلمية، القاهرة، ط١ (ب.ت).

النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي أبو جعفر، الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، تحقيق محمد عبد السلام محمد، مكتبة الفلاح، الكويت (١٤٠٨).

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، كتاب السنن الكبرى، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ (١٤١١).

النفراوي، أحمد بن غنيم بن سالم النفراوي المالك (ت: ١١٢٥هـ)، الفواكه الدواني على رسالة أبي زيد القيرواني، دار الفكر، بيروت (١٤١٥).

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى (ت: ٦٧٦هـ)، تهذيب الأسماء واللغات، دار الكتب العلمية، بيروت (ب.ت).

النووي، أبوزكريا يحيى بن شرف الدين، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شرح الشيخ محمد شربيني الخطيب، على متن المنهاج، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر (١٣٧٧ هـ).

النيسابوري، مسلم بن حجاج القشيري، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية، إستانبول، ط ١ (١٣٧٤).

هـ

الهيثمى، شهاب الدين أحمد بن محمد بن حجر (ت: ٩٧٤هـ)، تحفة المحتاج بشرح المنهاج، مطبوع مع حاشية الشرواني، عبد الحميد الشرواني الداغستاني (ت: ١٣٠١هـ)، وحاشية العبادي، أحمد بن القاسم شهاب الدين (ت: ٩٩٤هـ)، ضبطه وصححه محمد الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤١٦هـ).

و

ويح، أشرف عبد الرزاق، الرائد في علم الفرائض، دار النهضة العربية، القاهرة (١٩٩٩).

القوانين العربية للوصية الواجبة

قانون الأحوال الشخصية الأردني، مادة: ١٨٢. والمادة: ٢٥٤ من قانون الأحوال الشخصية الأردني (٢٠١٠).

قانون مدونة الأسرة المغربية، الجريدة الرسمية رقم ٥١٨٤ الصادرة يوم الخميس ٥ فبراير ٢٠٠٤.

قانون الأحوال الشخصية الكويتي، قانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤ في شأن الأحوال الشخصية (١٩٨٤/٥١).

قانون الأحوال الشخصية الإماراتي (رقم: ٢٨/٢٠٠٥) الكتاب الرابع، الوصية، الباب الثاني، أركان الوصية وشروطها، الفصل السادس، الوصية الواجبة، المادة: ٢٧٢.

قانون الأحوال الشخصية العماني رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٧، الكتاب الرابع (الوصية)، الباب الخامس، الوصية الواجبة، المواد: ٢٢٩، ٢٣٠.

القانون الليبي رقم ٧ لسنة ١٤٢٣هـ، بشأن أحكام الوصية، حيث تناول في المادة ٢٧ الوصية الواجبة.

قانون الموارث المغربي، الكتاب السادس: الميراث، القسم الثامن، المادة: ٣٦٩ (الوصية الواجبة).

قانون الأحوال الشخصية اليمني رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٢م والمعدل بالقانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٨م، الفصل الخامس، الوصية الواجبة، المادة: (٢٥٩).

قانون الأسرة الجزائري، الفصل السابع (التنزيل)، المواد: ١٦٩ إلى ١٧٢.

قانون الأحوال الشخصية العراقي المرقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩، المادة: ٤١.

قانون الوصية المصري، مادة: ٧٧، ٧٦.

قانون الأحوال الشخصية السوري، مادة: ٢٥٧.

القانون الأحوال الشخصية الكويتي، مادة: ١٠٢.